

احتساب النساء- دراسة فقهية تطبيقية

د. إبراهيم بن محمد بن حسن السهلي*

سلم البحث في ١٤٣٦/٥/٣ هـ
بيِّن الله الحجة والخبر
اعتمد للنشر في ١٤٣٦/٦/٢٧ هـ
ملخص البحث:

يتطرق الباحث في هذا البحث لموضوع مهم وهو احتساب النساء، حيث بيّن مفهوم الاحتساب، وحكمه، وحكم احتساب النساء، والأدلة على مشروعية احتساب النساء، وأنواع الاحتساب، وخلاف الفقهاء في ولاية المرأة للحسبة، مع الأدلة والترجيح، ومن ثم بيّن شروط احتساب المرأة ومجالات ووسائل احتسابها، ومن ثم خاتمة البحث والفهارس.

Women calculated "An Empirical Study of jurisprudence"

Dr. Ibrahim bin Mohammed bin Hassan Al-Sahli **

Abstract:

Touches researcher in this research for an important subject which is calculated by women, where the concept of calculation, and his rule, and the rule of women is calculated, and the evidence on the legality of women is calculated, and the types of calculations, and otherwise jurists in the state of women's calculation, with the evidence and the shootout, and then between the conditions of women and the fields and means of calculating calculated, and then the conclusion of the research and indexes.

المقدمة:

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فقه في دينه من أراد به خيراً، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله؛ أرسله بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله عليه صلاة دائمة إلى يوم الدين، وصلى الله على آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه الأخيار، والتابعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين وسلم تسليماً، أما بعد: فإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من أجل الطاعات، وأعظم

* الأستاذ المشارك بقسم القضاء والسياسة الشرعية، بكلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

** Associate Professor, Department of the judiciary and legal policy at the Faculty of Sharia and Islamic university in the city of the Prophet

القربات، وله منزلة من الدين عليّة، ونفعه متعدّد للخلق، وهو مما ابتعث الله به النبيين أجمعين، وتُحفظ به شرائع الدين، يوقظ الغافل، ويُرشّد الجاهل، ويهدى الضال، ويردع المعتدي والظالم، ويتبصر الناس بدينهم، فثوابه جزيل، وأجره عظيم، وعاقبته حسنة في الدنيا والآخرة، وفضائله كثيرة مشهورة.

وإن الاحتساب واجب على الرجل والمرأة على حد سواء، -وسياتي بيان ذلك- ومع وجوبه على النساء؛ فقد حدد الشرع ضوابط وحدود ومجالات احتساب المرأة سواء على بني جنسها، أو على أقاربها ومحارمها، أو على غيرهم، ورغبة في حصول الفائدة، وبث فقه الاحتساب، ولما يلاحظ من ضعف الاحتساب في جانب النساء، فسأطرق هذا الموضوع المهم متوخياً الإيجاز غير المخل، في بحث عنونت له ب(احتساب النساء في الشريعة الإسلامية) مستعيناً بريي الرحيم الكريم المنان، ومستمدّاً منه الحول والقوة ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(١)

وجاء البحث بعد مقدمته على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاحتساب:

المطلب الأول: الاحتساب في اللغة.

المطلب الثاني: الاحتساب في الاصطلاح الشرعي.

المطلب الثالث: أهمية وضرورة الاحتساب في المجتمع المسلم.

المبحث الثاني: حكم الاحتساب.

المطلب الأول: حكم الاحتساب من حيث العموم.

المطلب الثاني: حكم احتساب النساء.

المبحث الثالث: أنواع الاحتساب، وحكم كل نوع بالنسبة للمرأة.

المطلب الأول: الاحتساب الولائي.

المطلب الثاني: الاحتساب التطوعي.

المطلب الثالث: شروط احتساب المرأة.

المبحث الرابع: مجالات ووسائل احتساب المرأة.

المطلب الأول: الوسائل الإلكترونية.

المطلب الثاني: المنزل.

المطلب الثالث: المساجد ومصليات النساء.

المطلب الرابع: المدارس والجامعات.

المطلب الخامس: مجتمعات النساء.

المبحث الخامس: بعض الفتاوى النافعة في احتساب النساء.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

مفهوم الاحتساب

في هذا المبحث سأبين معنى الاحتساب في اللغة والشرع، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول، الاحتساب في اللغة

الاحتساب: من الحُسب، كالاعتداد من العَدِّ، مصدر احتسب، والاسم الحِسْبَةُ،

واسم الفاعل المحتسب^(٢)، وللاحتساب عند العرب عدة معان يهمننا منها ما يلي:

١- طلب الأجر، والاحتساب في الأعمال الصالحات وعند المكروهات هو: البدار إلى طلب الأجر، وتحصيله بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيها، طلباً للثواب المرجو منها، ومنه قول النبي ﷺ: (من صام رمضان إيماناً، واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٣)، ويقال: احتسب فلان ابناً له أو ابنة له، إذا مات وهو كبير، أي: احتسب الأجر بصبره على مصيبتة، والمحتسب: طالب الأجر^(٤).

٢- الإنكار، يقال: احتسب عليه كذا، إذا أنكر عليه قبيح عمله، ومنه المحتسب^(٥)

٣- الاعتداد، والاكتفاء بالشيء: يقال: احتسب ما مضى من صلاته: أي: أعتدّ، واحتسب بكذا: اكتفى به، وإنما قيل: احتسب العمل لمن ينوى به وجه الله؛ لأن له حينئذ أن يعتدّ بعمله، فجعل حال مباشرة الفعل كأنه معتدّ، وقولهم: ماتت والدتي فاحتسبتها، ومعناه: اعتدّدت مصيبتها في جملة بلايا الله التي أثاب على التّصبر عليها^(٦).

المطلب الثاني

الاحتساب في الاصطلاح الشرعي

عرف الإمام الماوردي -رحمه الله- الاحتساب بأنه: الأمر بالمعروف إذا ظهر

تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله^(٧)، كما يعرف بأنه: المنعة عن المنكر لحق الله، صيانة للممنوع عن مقارفة المنكر^(٨).
ومن خلال تعريف الاحتساب يتضح أنه بمعنى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وكل من أمر بمعروف، أو نهى عن منكر، فهو محتسب.

المطلب الثالث

أهمية وضرورة الاحتساب في المجتمع المسلم

من استعرض كتاب الله جل وعلا واستعرض سنة نبيه الكريم ﷺ يتبين له من خلال النصوص المتكاثرة عناية الكتاب والسنة بموضوع الحسبة والاحتساب وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتنوع أساليب الوحيين في بيان هذه الفريضة، وجوبها، وأهميتها، وفضلها، وخطر تركها وإضاعته.. وسأذكر طائفة من الأوجه التي توضح أهمية الاحتساب في المجتمع المسلم فيما يأتي:

١- أن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "الاحتساب" ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وما هذا شأنه فإنه يعتبر من أركان الشريعة، والفرائض المحتمة، وتترتب على إقامته المصالح دنيوية وأخروية، قال الجصاص: ذكر الله تعالى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه، وبينه رسول الله ﷺ في أخبار متواترة، وأجمع السلف وفقهاء الأمصار على وجوبه^(٩)، وقال النووي: وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة^(١٠).

٢- أن الله تبارك وتعالى وصف المؤمنين والمؤمنات بالاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقرنه بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله، مع تقديمه في الذكر في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١١).

ووصف المنافقين بأنهم عاملين على خلاف ذلك كما في قوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ

وَيَقْضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٢﴾.

٣- أن الحسبة في الشريعة الغراء شرعت طريقاً للهداية، والإرشاد، والدلالة على الخير، والتوجيه إلى ما فيه السعادة، كما شرعت حماية للمجتمع المسلم من الضرر، والفساد، والمنكرات، والمحرمات التي توقع الأمة في الخطر والعطب.

وقد حبيب الله إلى عباده الخير وأمرهم بالدعوة إليه، وكره إليهم المنكر والفسوق والعصيان ونهاهم عنه، كما أمرهم بمنع غيرهم من اقترافه، وأمرهم بالتعاون على تحقيق ذلك، فقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ﴿١٣﴾، وقال جل شأنه: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٤﴾.

٤- أن الحسبة صمام أمان للأمة من الهلكة والعطب، وفي تركها المهالك والتعرض لللعنة الله، وسلوك طريق الشيطان وشيعته، كما أنها سبب في أمن المجتمع، ونجاته وسلوكه الطريق القويم، قال الله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿١٥﴾، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ﴿١٦﴾، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ ﴿١٧﴾. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَفْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ﴿١٨﴾.

٥- أن فريضة الاحتساب ليست واجبه على أمة محمد ﷺ فقط، بل هي فريضة على الأمم التي قبلنا، ويدل على ذلك آيات كثيرة منها: قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿١٩﴾ وقال جل شأنه: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

أُمَّة قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠﴾ وقال تعالى: ﴿يَبْنِي أَقْصِرَ الضُّلُوعَ وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ﴿٢١﴾.

٦- ولقد سلكت السنة المطهرة في دلالتها على أهمية الحسبة والاحتساب مسلك الكتاب من الأمر بها، وبيان فضلها، والتشديد على تركها... ومن ذلك:

أ- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفيه قال ﷺ: "كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يدي الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم" ^(٢٢).

ب- وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم) ^(٢٣).

ج- وقال ﷺ: "ما من قوم يكون بين أظهرهم من يعمل بالمعاصي هم أعز منه وأمنع، لم يغيروا عليه، إلا أصابهم الله عز وجل منه بعقاب" ^(٢٤).

د- وقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) ^(٢٥).

المبحث الثاني حكم الاحتساب

الاحتساب من الفروض المحتمة والشرعية المحكمة، دلّ على مشروعيته ووجوبه الأدلة المتوافرة من الكتاب والسنة والإجماع، وفي هذا المبحث سأبين حكم الاحتساب عموماً أي بغض النظر عن القائم به ذكرًا كان أم أنثى، وعن حكم احتساب النساء خصوصاً.

المطلب الأول: حكم الاحتساب من حيث العموم

الاحتساب في الأصل من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقيين، وهو واجب كفائي بالنظر إلى عموم الأمة، ولكنه يصير فرض على الأعيان في حالتين:

الأولى: أن لا يعلم بالمنكر إلا هو .

والثانية: أن لا يتمكن من إزالته إلا هو .

قال أبو زكريا النووي -رحمه الله- في شرح صحيح مسلم: "وقد يتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يعني: يصير فرض عين، كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكمن يرى زوجته أو غلامه أو ولده على منكر أو تقصير في المعروف" (٢٦).

وحكم الاحتساب بالنظر إلى متعلقه يختلف، لأنَّ الحسبة قد تتعلق بواجب يؤمر به، أو مندوب يطلب عمله، أو حرام ينهى عنه، فإذا تعلقت بواجب أو حرام؛ فوجوبها حينئذ على القادر عليها ظاهر، وإذا تعلقت بمندوب أو بمكروه؛ فلا تكون حينئذ واجبة بل تكون مستحبةً مندوباً إليها تبعاً لمتعلقها، إذ الغرض منها الطاعة والامتثال، والامتثال في ذلك ليس واجباً بل أمراً مستحباً، فتكون الوسيلة إليه كذلك أمراً مستحباً، وقد يترتب عليها من المفسدة ما يجعل الإقدام عليها داخلاً في المحذور المنهي عنه فتكون حراماً (٢٧).

قال القاضي أبو يعلى: الأمر بالمعروف يكون واجباً ومندوباً على حسب ما أمر به، والنهي عن المنكر كله واجب (٢٨).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المسلم؟ قال: نعم، قال: فإن خشي؟ قال: "هو واجب عليه حتى يخاف، فإذا خشي على نفسه فلا يفعل" (٢٩).

وقال ابن بطال: وقال بعض العلماء: الأمر بالمعروف منه فرض ومنه نافلة، فكل شيء وجب عليه العمل به وجب عليه الأمر به كالمحافظة على الوضوء وتمام الركوع والسجود وإخراج الزكاة وما أشبه ذلك، وما كان نافلة لك فإنَّ أمرك به نافلة وأنت غير آثم في ترك الأمر به إلا عند السؤال عنه؛ لواجب النصيحة التي هي فرض على جميع المؤمنين، وهذا كله عند جمهور العلماء ما لم تخف على نفسك الأذى، فإن خفت وجب عليك تغيير المنكر وإنكاره بقلبك، وهو أضعف الإيمان؛ لأن

الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. (٣٠).

وقد تجري الأحكام التكليفية الخمسة على الاحتساب وذلك بحسب المصالح والمفاسد، وبحسب الأحوال وفقه الاحتساب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو تزاومت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي، وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فمتى قدر لإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد رأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما، بل إما أن يفعلوهما جميعاً، أو يتركوهما جميعاً لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر، بل ينظر، فإن كان المعروف أكثر أمر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه، بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله ﷺ وزوال فعل الحسنات، وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمراً بمنكر وسعياً في معصية الله ورسوله. وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم ينه عنهما؛ فتارة يصلح الأمر، وتارة يصلح النهي، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهى.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية، وإذا تركها كان عاصياً، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية، وهذا باب واسع (٣١).

واستدل العلماء على وجوب الحسبة في الجملة بالأدلة التي وردت جملة وتفصيلاً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن الاحتساب والحسبة ما هي إلا

أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، قال ابن القيم: والمقصود أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسبة. وقاعدته وأصله: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه^(٣٢).

المطلب الثاني حكم احتساب النساء

الاحتساب مشروع في حق النساء كما هو مشروع بالنسبة للرجال، وقد يكون واجباً تأثم المرأة بتركه، إذا كان الاحتساب واجباً على عين المرأة، وذلك في الحالات التي يتعين فيها الاحتساب على الأعيان -كما سبق بيانه- أو قد يكون الاحتساب واجباً كفاً على النساء؛ إذا انحصر الواجب في جنس النساء وقام به بعضهن. كما أن هذا الوجوب له ضوابط سيأتي ذكرها لاحقاً إن شاء الله.

الأدلة على مشروعية احتساب النساء (وجوباً أو استحباباً):

أ- أن أغلب أدلة وجوب الاحتساب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهت للأمة جميعاً، ويدخل في ذلك الرجال والنساء، والأحرار والعبيد.. بلا ريب^(٣٣).

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣٤)، وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣٥).

ب- النصوص العامة الكثيرة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، الدالة على فرضية الاحتساب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصيغ الواردة في كثير منها وإن كانت موجهة للرجال؛ لكنها تتناول الرجال والنساء كما بين ذلك علماء الأمة^(٣٦).

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى:- "قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكرين إذا أطلقت ولم تقتصر بالموثقة؛ فإنها تتناول الرجال والنساء؛ لأنه يغلب المذكر عند الاجتماع؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^(٣٧)، وقوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾^(٣٨)، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٣٩)، وأمثال ذلك^(٤٠).

ج- أنَّ خطاب الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجه في بعض النصوص إلى الرجال والنساء على حد سواء كما في قول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٤١).

ومن ذلك: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)^(٤٢). و"مَنْ" من صيغ العموم، التي تعم الرجال والنساء^(٤٣).

د- كما يدل على ذلك بعض النصوص والأدلة التي خوطب بها النساء خاصة، والتي تدل على توجه خطاب الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إليهن، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٤٤) قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: "أَمَرَهُنَّ" الله "بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"^(٤٥).

هـ- أنَّ واجب الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المقصود منه إقامة الدين على أصوله، والمحافظة على أركانه وواجباته والأمر بها، والنهي عن المحرمات والسيئات، والمنكرات حفظاً لحق الله، والغضب لله، والمحبة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولدينه، كما أنَّ فريضة الاحتساب يدخل في موضوعها فروع الدين من الواجبات والمحرمات وغيرها وهي لا تختص بالرجال فقط بل هذه المعاني يشترك فيها كلاً من الرجال والنساء، وتجب عليهما حسب القدرة^(٤٦).

و- ويدل على ذلك ما سيأتي من أدلة وفتاوى في مشروعية الحسبة التطوعية للنساء.

المبحث الثالث

أنواع الاحتساب وحكم كل نوع بالنسبة للمرأة

الاحتساب إما أن يكون ولائياً (عن ولاية عامة)، ينوب فيها المحتسب عن الإمام، وإما أن يكون تطوعياً، يقوم به الشخص احتساباً للأجر والثواب، وهما نوعي الاحتساب الذين نريد الحديث عنهما في هذا المبحث:

المطلب الأول: الاحتساب الولائي

الاحتساب أو الحسبة باعتبارها ولاية عامة هي: وظيفة دينية، وولاية سلطانية

ممتزجة بالقوة والصرامة، يقوم ولي الأمر بمقتضاها بتعيين من يتولى واجب الأمر بالمعروف إذا أظهر الناس تركه، والنهي عن المنكر إذا أظهر الناس فعله، صيانة للمجتمع من الانحراف، وحماية للدين من الضياع، وتحقيقاً لمصالح الناس الدينية والدنيوية وفقاً لشرع الله تعالى، ومن يتولاها يكون منصوباً للاستعداد، والبحث عن المنكرات، وله من السلطة ما ليس لغيره من عموم المسلمين^(٤٧).

وأما حكم تولي المرأة للحسبة كوظيفة وولاية عامة؛ فإن هذه المسألة وقع فيه خلاف بين العلماء، وخلافهم في هذه المسألة أعني: تولية النساء للحسبة، لا يبتعد كثيراً عن خلافهم في مسألة تولي المرأة للقضاء، بل يستصحب ويستدل على جواز ولايتها للحسبة أو عدمه بالخلاف والاستدلال الوارد في جواز توليتها للإمارة، والقضاء^(٤٨)، وسأبين فيما يأتي خلاف العلماء في حكم تولي المرأة الحسبة مع الاستدلال والترجيح.

اختلف العلماء في تولي المرأة للحسبة كولاية عامة على قولين:

القول الأول:

لا تجوز ولاية المرأة للحسبة: وعلى هذا القول تكون ولايتها باطلة، ويأثم من ولاها، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وأيده القرطبي، وابن العربي^(٤٩).

أدلة هذا القول:

استدل المانعون من ولاية المرأة للحسبة وغيرها من الولايات، بالكتاب والسنة والمعنى، وبيان ذلك كالتالي:

أولاً: من القرآن الكريم:

يستدل المانعون بقول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٥٠).

وجه الاستدلال: هذه الآية تدل على حصر القوامة في الرجال، وأن الرجل هو القيم على المرأة أي: هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجبت، وهو قوام عليها في عقله ورأيه، وغير ذلك، والتعريف بلام الجنس في كلمتي الرجال والنساء يفيد الحصر والعموم؛ فجنس الرجال قوام وحاكم على جنس النساء؛ وليس العكس،

وهذا يستلزم أن لا تجوز ولا تصح ولاية المرأة للحسبة، وإلا كان للنساء قوامة على الرجال، وهذا يتعارض مع ما أفادته الآية الكريمة^(٥١).

ثانياً: من السنة:

يستدل المانعون بأدلة من السنة منها:

١- ما رواه أبو بكرة رضي الله عنه قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل، بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس، قد ملكوا عليهم بنت كسرى، قال رسول الله ﷺ: (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)^(٥٢).

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ أخبرنا -وهو الصادق المصدوق- بأن من ولوا أمرهم امرأة، فإنهم لن يفلحوا أبداً، وكلاً من كلمة: (قوم) و (امرأة) نكرة وقعت في سياق النفي فتعم، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما هو معروف في الأصول، ونفي الفلاح يقتضي التحريم، وكل ولاية عامة فإنها داخلة في هذا النهي، وحيث أن الحسبة من الولايات العامة فإن التحريم يشملها فيجب اجتناب ما يؤدي إلى عدم الفلاح، وهو تولية المرأة^(٥٣).

قال الشوكاني: "فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، ولا يحل لقوم توليتها، لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب"^(٥٤).

ثالثاً: من الإجماع:

نقل غير واحد من العلماء الإجماع على عدم جواز تولي المرأة للإمارة وما تفرع عنها من الولايات العامة، ومنها الحسبة، قال ابن حزم: وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمارة امرأة، ولا إمارة صبي لم يبلغ^(٥٥).

ومستند الإجماع السنة الثابتة عن النبي ﷺ، ولأن خلفاء المسلمين وصحابة النبي ﷺ ومن بعدهم من الحكام والولاة لم يولوا النساء أي ولاية عامة، ولا جعلوها قاضية، ولا أميرة، ولا قائدة، ولا والية لحسبة ولا حج ولا غيرها من الولايات العامة؛ فدل ذلك على إجماعهم على أن المرأة لا يجوز أن تلي الولايات العامة^(٥٦).

ولم يخالف في المنع من إمارة المرأة إلا الشيبية^(٥٧) من فرق الخوارج، وهؤلاء

وأشباههم لا عبرة بقولهم ولا بخلافهم عند أهل السنة والجماعة؛ لأنهم مبتدعة زائغين عن الطريق القويم.^(٥٨)

رابعاً: من القياس:

يمكن الاحتجاج بمنع ولاية المرأة للحسبة ونحوها من الولايات بالقياس، وذلك

من وجهين:

١- إذا كانت المرأة لا تصح إمامتها للرجال في الصلاة بالإجماع^(٥٩)، فكذلك لا تصح ولايتها لهم في غير الصلاة سواء في الإمامة العظمى، أو الولايات العامة كولاية الحسبة؛ لأنّ كلاّ منهما إمامة وقيادة واقتداء، فإذا لم تصح إمامتها في الإمامة الصغرى لم تصح فيما هو أعظم منها^(٦٠).

٢- إذا كانت المرأة لا تصح ولايتها العظمى بالاتفاق، فكذلك لا تصح ولايتها للحسبة لأنها فرع عن الإمامة العظمى، وتوافقها في المعنى.^(٦١)

خامساً: من المعنى والمعقول:

استدل المانعون من ولاية المرأة للحسبة بأدلة من المعقول منها:

١- أنّ النبي ﷺ لم يول امرأة قط إمارة بلد، ولا قضاء، ولا حسبة، ولا إمارة حج، وجرى العمل في عهد الخلفاء الراشدين والقرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، على ما كان معروفاً في عهده من عدم تولية المرأة الولاية العامة، ولو كان توليتها شيئاً مما ذكر جائزاً لما ترك ذلك طوال تلك القرون، فكان تتابع أهل هذه القرون على ترك ذلك إجماعاً عملياً على المنع منه^(٦٢).

٢- أنّ من لوازم الاحتساب ظهور المرأة وخروجها إلى الأسواق، وأماكن المنكرات، ومختلف الأماكن والمحلات، للقيام بواجب الحسبة، وللبحث عن المنكرات الظاهرة، وهذا يلزم منه، مخالطة المرأة -ولاية الحسبة- للرجال، ومقابلتها لهم، والاحتكاك المباشر مع أصحاب التجارة، وهكذا الباعة، وغيرهم، والحديث مع الأبرار والفجار، ومطاردة الأراذل وملاحقة الأشرار، وربما كانت المرأة ذات جمال باهر، فتحدث فتنة، وربما كان كلامها فتنة فيحدث الممنوع شرعاً، وهذه الأمور والمفاسد كلها ممنوعة، وما أدى إلى الممنوع ممنوع، كما أنها تخالف شرع الله، الذي أمر بحفظ المرأة، ولزومها

بيتها، وعدم مخالطتها الرجال.^(٦٣)

يقول الإمام القرطبي -رحمه الله-: إنّ المرأة لا يتأتى منها أن تبرز إلى المجالس، ولا أن تخالط الرجال، ولا تفاوضهم مفاوضة النظير للنظير، لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها وكلامها، وإن كانت متجالة برزة^(٦٤) لم يجمعها والرجال مجلس تزدهم فيه معهم، وتكون منظره لهم، ولن يفلح قط من تصور هذا ولا من اعتقده^(٦٥).

٣- أنّ انشغال المرأة خارج البيت بالحسبة أو غيرها يؤدي إلى مزاحمة الرجل فيما هو من خصائصه، وخسران الأمة انسجام الأسرة، وانهيار صرحها، وفساد أخلاق الأولاد، ويؤدي إلى الوقوع في مخالفة ما أخبر الله به في كتابه من قوامة الرجل على المرأة. وقد حرص الإسلام أن يبعد المرأة عن جميع ما يخالف طبيعتها، فيؤكد منعها من تولي الولاية العامة كرئاسة الدولة، والقضاء والحسبة، وما فيه مسؤوليات عامة^(٦٦).

٤- أنّ فتح الباب للمرأة بأن تنزل إلى ميدان الرجال، فيما هو من خصائصهم، ومهيئون له طبعاً وشرعاً، يعتبر مخالفاً لما يريده الإسلام من سعادتها واستقرارها، فالإسلام يمنع تجنيد المرأة في غير ميدانها الأصيل، وقد ثبت من التجارب المختلفة وخاصة في المجتمع المختلط أن الرجل والمرأة لا يتساويان فطرياً ولا طبيعياً فضلاً عما ورد في الكتاب والسنة واضحاً جلياً في اختلاف الطبيعتين، والذين ينادون بمساواة الجنس اللطيف المنشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين بالرجل يجهلون أو يتجاهلون الفوارق الأساسية بينهما^(٦٧).

٥- أن الشأن في النساء نقص عقولهن، وضعف فكرهن، وقوة عاطفتن، فتطغى على تفكيرهن، وتدبيرهن، والشأن في الحسبة، والولاية عموماً يفتقر إلى راحة العقل، وقوة التفكير، وحسن التدبير.

٦- أنّ المحتسب -وكل وال- يجب عليه أن يتفقد أحوال الرعية، ويبحث عن مواطن المنكرات، ويأخذ نفسه وأعوانه بما يجب ويستحب، ويراقب عملهم ويحاسبهم، ويتولى شؤون الحسبة العامة والخاصة اللازمة لإصلاحها، وهذا ما لا يتأتى من المرأة.^(٦٨)

٧- ولأن من شروط والي الحسبة كما يقول الماوردي: أن يكون حراً، عدلاً، ذا رأي

وصرامة وخشونة في الدين، وعلم بالمنكرات الظاهرة^(٦٩). كما أن الحسبة موضوعة للقهر والغلبة، والزجر بالقوة، وتخشين القول، والصرامة في الحق مع أهل المنكرات، وإظهار السياسة غالباً، وربما احتاج المحتسب أن يتدخل بيده ضرباً وزجراً لإزالة منكر قائم، وغير ذلك من تدابير الحسبة، وكل ذلك لا يتأتى من المرأة شرعاً أو طبعاً^(٧٠).

القول الثاني:

تجوز ولاية المرأة للحسبة، ذهب جماعة من العلماء إلى القول بجواز ولاية المرأة للحسبة، وهذا قياس قول الظاهرية^(٧١)، وابن جرير الطبري^(٧٢)، والحنفية^(٧٣)، وبعض المالكية^(٧٤)، وهو قول لمالك^(٧٥).

وقد أنكر جماعة من العلماء - كابن العربي^(٧٦)، وغيره^(٧٧) - نسبة هذا القول أعني: "الجواز مطلقاً" للحنفية وابن جرير الطبري.

أدلة هذا القول:

استدل القائلون بجواز ولاية المرأة للحسبة بأدلة من السنة والقياس والمعنى^(٧٨)

بيانها كالتالي:

أولاً: أدلتهم من السنة والأثر:

١- استدلوا بحديث عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع، ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، ومسئولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده، ومسئول عن رعيته، قال: وحسبت أن قد قال: والرجل راع في مال أبيه، ومسئول عن رعيته، وكلكم راع ومسئول عن رعيته)^(٧٩).

وجه الدلالة: أنه ثبت أن الشرع أعطى للمرأة حق الولاية على بيت زوجها، وقيامها على إدارته وتديره؛ فيجوز توليتها الحسبة، قياساً على ولايتها على بيت زوجها، بجامع أن كلا منهما ولاية^(٨٠).

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن ولايتها على بيت زوجها ولاية خاصة، أما ولاية الحسبة فولاية عامة؛ فبطل القياس.

٢- ويستدلون بأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل امرأة من قومه، يقال لها:

الشفاء^(٨١) أمر السوق^(٨٢).

وجه الدلالة: أنَّ عمر عليه السلام ولى الشفاء ولاية من الولايات، وهي أمر السوق، ونحن مأمورون بإتباع سنة الخلفاء الراشدين، فينبغي أن نجوز تولي المرأة للحسبة. ويجب أن هذا الأثر ووجه الاستدلال بأجوبة:

أ- أنَّ الأثر ضعيف لا يحتج به، ولا يعرف له إسناد مستقيم، قال ابن العربي: روي أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق، ولم يصح؛ فلا تلتفتوا إليه؛ فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث^(٨٣). كما أنَّ كثيرا ممن ذكر هذا الأثر روه بصيغ تفيد التمرىض^(٨٤).

ب- ولو سلمنا بصحة الأثر فيكون الجواب عنه من أوجه:

الأول: أنَّ هذا اجتهد صحابي لا حجة فيه ولا يعارض السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو معروف عند العلماء، ولم يدع أحد من العلماء أنه لم يعرف لفعل عمر مخالف، حتى يكون إجماعا تثبت به الدعوى^(٨٥).

الثاني: أنَّ هذه الولاية نادرة ولم يعهد عن الخلفاء تولية النساء في غير هذه القضية، قال الكتاني: وفي التيسير في أحكام التسعير للقاضي أبي العباس أحمد بن سعيد: من شرط المحتسب أن يكون ذكرا إذ الداعي للذكورة أسباب لا تحصي وأمور لا تستقصى، ولا يرد ما ذكر ابن هارون: أن عمر ولى الحسبة في سوق من الأسواق امرأة تسمى الشفاء؛ لأن الحكم للغالب والناذر لا حكم له، وتلك القضية من النذور بمكان، ولعله في أمر خاص يتعلق بأمور النسوة^(٨٦).

الثالث: تأويل الأثر بما يوافق الأصل العام المستقر في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه، وأئمة المسلمين^(٨٧)، ويمكن تأويل الأثر إلى عدة أمور: فقد تكون أمرة بالمعروف ونهاية عن المنكر بأمر عمر في السوق ولم يولها، وربما ولاها أمر خاص أو حادثة خاصة، في مكان خاص، أو أنها كانت تأمر وتنهاى النساء فقط، أو أنَّ ابنها هو الذي ولاه عمر عليه السلام وكانت معينة له فيما يخص النساء^(٨٨)، وعلى كل الدليل إذا تطرق له الاحتمال بطل به الاستدلال.

٣- ويستدلون بأثر أبي بلج يحيى بن أبي سليم، قال: «رأيت سمراء بنت نهيك^(٨٩)، وكانت قد أدركت النبي ﷺ عليها درع غليظ، وخمار غليظ، بيدها سوط تؤدب الناس، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر»^(٩٠).

ووجهه: أنّ الأثر نص صريح على أن سمراء بنت نهيك قد تولت الحسبة. **ويجاب عن هذا الأثر:** بأنه خارج محل النزاع إذ هو ليس في ولاية الحسبة، وإنما في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وللمرأة أن تأمر وتنهى بالضوابط الشرعية، وهذا لا أحد يخالف فيه. وغاية ما في الأثر أنّ سمراء كانت تقوم بالاحتساب، وقيام أحد بذلك في المجتمع لا يدل على تعيينه واليا على الحسبة. على أنه لا يستغرب قيام امرأة معمرة مُسنة بالاحتساب تطوعاً في مجتمع يوقر الكبير، ويستفيد من نصحه.

ثانياً: الأدلة من المعنى والقياس:

استدل المجوزون لولاية المرأة الحسبة بأدلة من المعنى والقياس، نجلها فيما يلي:

١- قياس ولاية الحسبة على الشهادة، وبما أن الشهادة ثابتة للمرأة بنص القرآن الكريم، في قول الله تعالى ﴿وَأَسْشَهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٩١)، فيثبت لها ولاية الحسبة بطريق القياس^(٩٢).

نوقش هذا الدليل: بأنه لا يصح قياس ولاية الحسبة على الشهادة؛ لأن الشهادة لا ولاية فيها فلم تمنع منها الأنوثة، وإن قلنا بأنها ولاية؛ فالفرق: أنّ ولاية الحسبة عامة، وولاية الشهادة خاصة^(٩٣).

٢- قياس ولاية الحسبة على الفتوى، فكما تصح فتوى المرأة فتصح ولايتها للحسبة، والجامع: أن كلا منهما ولاية^(٩٤).

وأجيب عن هذا القياس: بأنه قياس مع الفارق، والفرق بين الفتوى والحسبة كالفرق بين الحسبة والشهادة^(٩٥).

٣- ويمكن أن يستدل لهم: بأنَّ الحسبة تتأتى من المرأة كما تتأتى من الرجل، ولأنَّ الأصل في الشرع جواز ذلك من المرأة حتى يقوم الدليل على منعه^(٩٦).

ويجاب عن قولهم أنَّ الحسبة تتأتى..؛ بأنَّ هذا منقوض بالإمامة الكبرى، فإنَّ الغرض منها حفظ الثغور، وتدبير الأمور، وحماية البيضة، وقبض الخراج، ورده على مستحقه.. وذلك يتأتى من المرأة كتأتيه من الرجل.

والجواب عن قولهم: أن الأصل في الشرع... بأنَّ لا نسلم بهذا الأصل، بل نقول الأصل عكس ما ذكرتم، بدليل ما ذكرنا من الأدلة^(٩٧).

الراجح في ولاية المرأة للحسبة:

يظهر لي - والله أعلم - بعد ذكر الأقوال والأدلة، والنظر في المآخذ الشرعية والتعليل بالمصالح، رأياً وسطاً يقرب الشقة بين القولين وبيانه كالتالي:

أولاً: لا يجوز للمرأة أن تتولى أي ولاية عامة، سواء كانت ولاية حسبة، أو قضاء، أو ولاية الحج، أو الوزارات، أو غيرها من الولايات العامة، بحيث تكون نائبة عن الإمام، وهي مرجعه والناس يرجعون إليها، أو تكون هي المسئولة الأولى عن الولاية الحسبية أو غيرها -ولو في قرية أو مدينة- أو يكون المرجع إليها في أمور الحسبة ومشكلاتها، أو هي التي بيدها التنظيم، والقرار، والتعيين، وغير ذلك مما هو من لوازم الولاية العامة، فكل ذلك إسناده للمرأة لا يجوز شرعاً؛ استناداً للأدلة الصريحة القوية في ذلك، ومنعاً للمفاسد المترتبة على ولايتها، كما سبق بيانه.

ثانياً: يجوز أن تتولى المرأة الاحتساب كوظيفة خاصة، وولاية محصورة عند الحاجة لتوليها، في مكان معلوم محصور الخطط، وفي وقت معلوم، ويعمل معلوم، دون توسع في عملهن في هذا المجال، أو فتح باب للمغربين، والمفسدين، وبعد توافر الضوابط والشروط الشرعية لعملها في هذا المجال، ومن تلك الضوابط المستنبطة من كلام العلماء^(٩٨):

- ١- توافر الشروط الشرعية التي ذكرها الفقهاء في المحتسب بما يوافق طبيعة المرأة، كالإسلام، والأهلية، والعدالة، والعلم، والصبر.
- ٢- موافقة وليها على عملها في مجال الاحتساب.

٣- أن يكون مجال احتسابها بين النساء خاصة، وللنساء خاصة، كالأسواق النسائية المغلقة، وقصور الأفراح، ومصليات النساء، ومدارسهن، دون أن يظهرن في الأماكن العامة التي يختلط فيها الرجال والنساء..

٤- أن تؤمن الفتنة عليها وبها، واختيار الكبيرة من القواعد في هذا المجال أولى.

٥- أن لا يترتب على عملها محذور شرعي؛ كاختلاطها مع الرجال، أو خلوتها بأجنبي، أو تضييع من تعول..

٦- أن لا يكون في تعيين المحتسابات وتوظيفهن فتح ذريعة أو باب شر وفساد على الأمة، كأن يتخذ وسيلة لمزاحمة الرجال في عملهم، وواجباتهم، أو يكون وسيلة لإخراج النساء من بيوتهن دون حاجة، أو ذريعة لمطالبة النساء بالوظائف أو المطالبة لهن دون قيود ولا ضوابط، أو لا تكون هناك ضرورة ملحة لتعيين المحتسابات، أو إذا علمنا أن ذلك يتخذ ذريعة لفساد أو شر آخر من ورائه يراد بالأمة؛ لأن سد الذرائع وإغلاق أبواب الشر والفساد مطلوب شرعاً.

ولا يكون ضبط مثل هذه الأمور إلا بنظر العلماء الريانيين وأهل الاجتهاد، مع مشاركة الخبراء والأمراء الصالحين. والله أعلم.

ويدل على جواز توليتها -وليس ولايتها- بعض أعمال الحسبة:

١- أدلة وتعليقات أصحاب القول الثاني الآنف ذكرها.

٢- أن الاحتساب بهذا الوجه من الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، وقد تولى مثل ذلك نساء المؤمنات من أمهات المؤمنين وغيرهن -كما سيأتي- وإن كان ذلك من الاحتساب التطوعي؛ إلا أنه عند الحاجة وقلة الدعاة والمحتسبين يتعين إقامة من يقوم بذلك ولو بعوض. وسواء سمينا القوائم على الاحتساب والإصلاح والدعوة؛ داعيات، أو محتسابات، أو مرشدات.. فالمقصود واحد.

٣- ما أفتى به العلماء من جواز عمل المرأة عند الحاجة بالضوابط الشرعية، بل قد يكون من فروض الكفاية، كالطبيبة والقابلة والمعلمة.. والاحتساب من هذا القبيل^(٩٩).

٤- أن عمل المرأة ولا سيما من تتوافر فيها شروط المحتسبة، تتحقق بها مصالح الأمة

وتتدفع بها مفسد، وقاعدة المصالح تقتضي قبول احتسابهن في مجتمعات النساء.
 ٥-الضرورة والحاجة تدعو إلى إيجاد محتسبات راتبات يحتسبن على النساء في مجتمعاتهن، لمنع المنكرات، والأخذ على أيدي السفهيات، والفاجرات، لا سيما مع كثرة أسباب الفتنة في أوساط النساء، وكثرة المخالفات.

والجدير بالذكر: أن لدى أكثر النساء ضعف شديد في فقه الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاه الأخريات، سواء في المحيط النسائي الذي تعيش فيه المرأة عموماً، أو حتى مع أسرته من زوج وأبناء وبنات وأخوات.. ويقابل هذا الضعف، توسع وتساهل -ثلة من النساء- في التبرج وإبداء الزينة واللبس غير المحتشم، وإبداء الزينة أمام الرجال الأجانب، وتفلت على المبادئ الشرعية، وظهور أصنافا من المنكرات في قصور الأفراح، وأخرى في القنوات، وثالثة في الأسواق.. وبدأت موجة عاتية لتغريب المسلمات في بلاد المسلمين، من وسائل شتى، وهذا كله يستدعي توسيع دائرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليشمل جميع هذه الوسائل والأماكن، والاستعانة بالثقافات الصالحات من النساء لنصح أولئك النساء اللواتي لا يستطيع أهل الحسبة من الرجال الوصول إليهن أو لا يسوغ لهم ذلك. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾^(١٠٠). والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني الاحتساب التطوعي

هل يجوز للمرأة أن تتولى الاحتساب تطوعاً، واحتساباً للأجر من غير ولاية عامة؟، هذا ما سنعرفه في هذا المطلب:

إن قيام المرأة بالاحتساب التطوعي، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجري عليه الأحكام التكليفية الخمسة، فقد يكون واجباً عينياً عليها تأثم بتركه، كأن تنفرد برؤية المنكر، أو لا يستطيع غيرها تغييره، أو ينتشر المنكر. وقد يكون الاحتساب مندوباً، كأن تبادر إلى الإنكار مع وجود غيرها، أو يكون الأمر والنهي لفعل مندوب، أو النهي عن مكروه، وقد يكون الاحتساب محرماً، وذلك عندما تحصل

فتنة، أو تعرض نفسها لخطر وضرر، أو يترتب على النهي مفسدة أعظم، أو يكون على غير علم، أو مكروهاً، إذا أوقعها في مكروه، وقد يكون الاحتساب على المرأة مباحاً مستوي الطرفين، وذلك فيما تساوت فيه المصلحة والمفسدة^(١٠١).

واحتساب النساء وأمرهن بالمعروف ونهيهن عن المنكر تطوعاً من غير ولاية لا خلاف في جوازه، وهو خارج محل النزاع في مسألة احتساب النساء.

ويدل على صحة وجواز الحسبة التطوعية؛ الأدلة التي سبق أن ذكرناها في حكم احتساب النساء، ويدل عليها أيضاً التالي:

١- أن مجتمع الصحابة والقرون المفضلة كانت راية الاحتساب فيه خفاقة مرفوعة، من جميع فئات المجتمع الرجال والنساء، والقوي والضعيف، والأمير والمأمور..
وقد قامت الصحابيات، والنساء المؤمنات بالحسبة فيما يستطعن، أو عند وجود المنكر، أو إذا ما تعين عليهنّ، دون نكير، وفي هذا دليل على اتفاق السلف على جواز الاحتساب التطوعي للمرأة، أو قل قيام النساء بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن نماذج وصور هذا الاحتساب ما يلي:

أ- روى مسلم بسنده عن الأسود، قال: (دخل شباب من قريش على عائشة وهي بمنى وهم يضحكون، فقالت: ما يضحكم؟ قالوا: فلان خرّ على طُنب فسطاط^(١٠٢)؟ فكادت عنقه أو عينه أن تذهب، فقالت: لا تضحكوا فإنّي سمعت رسول الله ﷺ قال: (ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة، ومحيت عنه بها خطيئة)^(١٠٣)، فهنا أم المؤمنين عائشة نهت هؤلاء عن الضحك.

ب- عن عروة عن بُدَيَّة قالت: أرسلتني ميمونة بنت الحارث إلى امرأة عبد الله بن عباس ؓ، وكانت بينهما قرابة، فرأيت فراشها معتزلاً فراشه، فظننت أن ذلك لهجران، فسألته فقالت: لا، ولكنني حائض، فإذا حضت لم يقرب فراشي، فأتيته ميمونة فذكرت ذلك لها، فردتني إلى ابن عباس ؓ، فقالت: أرغبة عن سنة رسول الله ﷺ؟ لقد كان رسول الله ﷺ ينام مع المرأة من نسائه، وما بينهما إلا ثوب ما يجاوز الركبتين^(١٠٤). وهذا الحديث عن أم المؤمنين ميمونة دلالة كسابقه.

ج- آمنت أم سليم الأنصارية برسول الله ﷺ، قالت: فجاء أبو أنس وكان غائباً فقال: أصبوت؟ قالت: ما صبوت ولكني آمنت بهذا الرجل. فجعلت تلقن أنساً وتشير إليه، قل: لا إله إلا الله، قل: أشهد أن محمداً رسول الله. قال: ففعل، قال: فيقول لها أبوهم مالك بن النضر-: لا تفسدي علي ابني، فتقول: إني لا أفسده. قال فخرج مالك أبو أنس فلقية عدو فقتله، فلما بلغها قتله قالت: لا جرم لا أفطم أنساً حتى يدع الثدي حياً، ولا أتزوج حتى يأمرني أنس. فقضت الذي عليها، فترك الثدي، فخطبها أبو طلحة وهو مشرك فأبى، فقالت: يا أبا طلحة، ألسنت تعلم أن إلهك الذي تعبد خشبة تنبت من نبات الأرض، نجرها حبشي بني فلان؟ قال: بلى، قالت: أفلا تستحي أن تعبد خشبة من نبات الأرض نجرها حبشي بني فلان؟ إن أنت أسلمت لم أرد منك من الصداق غيره، قال: حتى أنظر في أمري، فذهب ثم جاء، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، قالت: يا أنس: زوج أبا طلحة.^(١٠٥)

فهذه الصحابية أم سليم الرميضاء امتنعت من متابعة زوجها على الكفر والخروج معه إلى الشام، وأمرت ابنها بأعرف المعروف، ودعت أبا طلحة أيضاً وأمرته بالمعروف.

د- وجاء في مسند الإمام أحمد عن عطاء قال: "أتين نسوة من أهل حمص عائشة، فقالت لهن عائشة: لعلكن من النساء اللواتي يدخلن الحمامات؟ فقلن لها: إنا لنفعل، فقالت لهن عائشة: أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أيما امرأة وضعت ثيابها في غير بيت زوجها هتكت ما بينها وبين الله"^(١٠٦).

وهذا إنكار من الصديقة على النساء، وما أكثر خير أم المؤمنين ونفعها للأمة، وأمرها ونهيها وعن أبيها.

هـ- وفي الصحيحين عنها: لما خرجت بالليل مع أم مسطح عثرت أم مسطح في مِرْطِهَا^(١٠٧)، فقالت: تعس مسطح، فأنكرت عليها عائشة، وقالت: بئس ما قلت، تسبين رجلاً من أهل بدر.. الحديث^(١٠٨).

و- ومن ذلك: ما ذكر أن خولة بنت ثعلبة استوقفت عمر رضي الله عنه في زمن خلافته

ومعه رهط من قريش فوعظته ونصحته، فوقف لها ودنا منها وأصغى إليها رأسه، حتى قضت حاجتها وانصرفت، فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، حبست رجالات قريش على هذه العجوز؟، فقال: وبلك وهل تدري من هذه؟ قال: لا. قال: «هذه امرأة سمع الله شكاها من فوق سبع سموات، هذه خولة بنت ثعلبة، والله لو لم تتصرف عني إلى الليل ما انصرفت عنها حتى تقضي حاجتها، إلا أن تحضر صلاة فأصليها، ثم أرجع إليها حتى تقضي حاجتها) ويروى: هذه خولة بنت ثعلبة سمع الله قولها فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر^(١٠٩).

ز - وكذلك لما خطب عمر رضي الله عنه على المنبر في تحديد الصداق بأربعمئة درهم، اعترضته امرأة من قريش فقالت له: نهيت الناس أن يزيدوا في صدقاتهن على أربعمئة درهم قال: نعم، قالت: أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(١١٠) فقال: اللهم غفرانك، كل الناس أفقه من عمر، ثم صعد المنبر فقال: كنت نهيتكم عن زيادة صدقاتهن فمن طابت نفسه بشيء فليفعل^(١١١).

وممن سجل التاريخ لهن مواقف مشهورة في المجال الدعوي والعمل الإسلامي: خديجة بنت خويلد، وأم سلمة، وسمية أم عمار، وأم عمار نسيبة بنت كعب المزنية، وصفية بنت عبد المطلب، وزنيرة، وأم شريك، والرميصاء، والشفاء بنت عبد الله، والخنساء، ومعاذة العدوية، وغيرهن، ولو أردنا سرد المواقف والقصص والأمثال في هذا المجال لطال المقام، ولكن ما ذكرنا غيض من فيض، وقليل من كثير وفيه كفاية لما أردنا.

المطلب الثالث

شروط احتساب المرأة

لجواز قيام المرأة بالاحتساب سواء عن وظيفة أو تطوعاً، لا بد من توافر الشروط والضوابط الشرعية التي نص عليها علماء الشريعة، مستنبطين لها من أصول ومقاصد الشريعة، ولعل أهم هذه الضوابط والشروط^(١١٢) ما يلي:

الشرط الأول: الإسلام:

الإسلام شرط لصحة احتساب المرأة؛ لما فيه من السلطنة وعز التحكيم، فخرجت الكافرة؛ لأنها ذليلة لا تستحق عز التحكيم على المسلمين قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١١٣)، ولأن في الأمر والنهي نصرة للدين فلا تكون الكافرة من أهله، وهي جاحدة لأصل الدين.

الشرط الثاني: التكليف:

يشترط في المحتسبة التكليف بأن تكون بالغة عاقلة، وهذا الشرط من شروط الوجوب، لكن لا يعني اشتراط التكليف أن غير البالغة لا تأمر بمعروف ولا تنهى عن منكر؛ بل يكون ذلك غير واجب، ومندوباً في حقها، كما هو الحال في صلاتها وصومها وحجها، ونحوها مما هو معلوم، فالتكليف شرط لوجوب الاحتساب وتولي وظيفتها، أما مجرد الأمر والنهي؛ فإن الصغيرة غير مخاطبة ولا يلزمها فعل ذلك، أما إمكان الفعل وجوازه في حقها؛ فلا يستدعي إلا العقل، فإذا عقلت القرية وعرفت المنكرات، وطريق التغيير فتبرعت به كان منها صحيحاً سائغاً، فلها إنكار المنكر، ولها إراقة الخمر، وكسر الملاهي، وإذا فعلت ذلك نالت به ثواباً، ولم يكن لأحد منعها؛ من حيث إنها ليست بمكلفة، فإن هذه قرية وهي من أهلها كالصلاة.

الشرط الثالث: العلم:

يشترط في المحتسبة أن تكون عالمة، والمراد بالعلم كشرط في الاحتساب

شئان:

الأول: أن تكون المحتسبة عارفة بأحكام الشريعة؛ لتعلم ما تأمر به، وتنتهى عنه، فإن الجاهلة بها، ربما استحسنت ما قبحه الشرع وارتكبت المحذور، أو نهت عن المعروف وأمرت بالمنكر، وهي غير محيطة بعلمه، ولكن لا يشترط في العلم بلوغ رتبة الاجتهاد الشرعي على رأي جمهور الفقهاء، بل يكفي فيه العلم بالمنكرات الظاهرة، والاحتساب فيما كان مجمعاً على إنكاره، أو ما ترى الفاعلة تحريمه، وأما ما عدا ذلك فإنكاره يكون على سبيل النذب وعلى وجه النصيحة والخروج من الخلاف، إن لم تقع في خلاف آخر وتركت سنة ثابتة لاتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف^(١١٤).

الثاني: أن تعلم صفة التغيير؛ بأن تعلم أو يغلب على ظنها أن إنكارها المنكر مزيل له، وأن أمرها بالمعروف مؤثر فيه ونافع.

الشرط الرابع: العدالة^(١١٥):

ولم يشترط جمهور الفقهاء تحقق العدالة في المحتسبة إذا كانت متطوعة غير صاحبة ولاية؛ لأن الأدلة تشمل البر والفاجر، وإن ترك الإنسان لبعض الفروض لا يسقط عنه فروضا غيرها، فمن ترك الصلاة لا يسقط عنه فرض الصوم وسائر العبادات، فكذا من لم يفعل سائر المعروف ولم ينته عن سائر المنكر، فإن فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غير ساقط عنه، قال الغزالي: الحق أن للفاسق أن يحتسب، وبرهانه أن تقول: هل يشترط في الاحتساب أن يكون متعاطيه معصوما عن المعاصي كلها؟ فإن شرط ذلك فهو خرق للإجماع، ثم حسم لباب الاحتساب، إذ لا عصمة للصاحبة فضلا عن دونهم..^(١١٦).

وأما وجه اشتراط العدالة في صاحبة الولاية (الوظيفة الخاصة)، فكما قال صاحب تحفة الناظر: لأن ولاية الحسبة من أشرف الولايات في الإسلام قدرا، وأعظمها في هذه الملة مكانة وفخرا، فلا بد أن تكون متوليتها متوفرة فيها شروط الولاية، فلا يصح أن تليها إلا من طالت يدها في الكمالات وبرزت في الخير وأحرزت أوصافه المرضية، ولا تتعقد لمن لم تتوفر فيها العدالة..^(١١٧).

الشرط الخامس: القدرة:

قال الإمام ابن العربي: وأما القدرة فهي أصل وتكون من المحتسبة في النفس، وفي البدن إن احتاجت إلى النهي عن المنكر بيدها..^(١١٨).

وقال الإمام الغزالي: أن الاحتساب يسقط إذا لحق المحتسبة من الاحتساب مكروه، أو تعلم أن احتسابها لا يفيد^(١١٩)، والاستطاعة شرط في الاحتساب كما أنها شرط في جميع التكاليف الشرعية، وهي تتحقق بأصحاب الولايات من الأئمة، والولاة، والقضاة، وسائر الحكام، فإنهم متمكنون بعلو اليد وامتنال الأمر، ووجوب الطاعة، وانبساط الولاية، يدل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾^(١٢٠).

فإن من أنواع القيام بذلك ما يدعو إلى إقامة الحدود والعقوبات مما لا يفعله إلا الولاية والحاكم؛ فلا عذر لمن قصر منهم عند الله تعالى، لأنه إذا أهمل هؤلاء القيام بذلك فجدير ألا يقدر عليه من هو دونهم من رعيّتهم، فيوشك أن تضع حرّات الدين ويستباح حمى الشرع والمسلمين^(١٢١)، وأما آحاد الناس فلا تلزمهم الحسبة إلا مع القدرة والسلامة، فمن علم أو غلب على ظنه أنه يصله مكروه في بدنه بالضرب، أو في ماله بالاستهلاك، أو في جاهه بالاستخفاف به بوجه يقدر في مروءته أو علم أن حسبته لا تفيد سقط عنه الوجوب، أما إذا غلب على ظنه أنه لا يصاب بأذى فيما ذكر فلا يسقط عنه الوجوب وكذلك إذا احتمل الأمران^(١٢٢).

الشرط السادس: إذن الإمام:

اشترط فريق من العلماء في المحتسبة أن يكون مأذوناً لها من جهة الإمام أو الوالي، وقالوا: ليس للآحاد من الرعية الحسبة، والجمهور على خلافه إلا فيما كان محتاجاً فيه إلى الاستعانة وجمع الأعوان، وما كان خاصاً بالأئمة أو نوابهم، كإقامة الحدود، أما ما ليس كذلك فإنّ لآحاد الناس القيام به، لأن الأدلة التي وردت في الأمر والنهي والردع عامة، والتخصيص بشرط التفويض من الإمام تحكم لا أصل له^(١٢٣).

وبيّن الإمام الغزالي ذلك فقال: إن الحسبة لها خمس مراتب: أولها: التعريف، والثاني: الوعظ بالكلام اللطيف، والثالث: السب والتعنيف، والرابع: المنع بالقهر بطريق المباشرة، ككسر الملاهي ونحوه، والخامس: التخويف والتهديد بالضرب.. ثم قال: أما التعريف والوعظ فلا يحتاج إلى إذن الإمام، وأما التجهيل، والتحقيق، والنسبة إلى الفسق، وقلة الخوف من الله وما يجري مجراه فهو كلام صدق، والصدق مستحق؛ لحديث: أفضل الجهاد كلمة حق عند إمام جائر، فإذا جاز الحكم على الإمام على مراغمته؛ فكيف يحتاج إلى إذنه! وكذلك كسر الملاهي، وإراقة الخمر، فإن تعاظم ما يعرف كونه حقاً من غير اجتهد فلم يفتقر إلى إذن الإمام، وأما جمع الأعوان، وشهر الأسلحة فذلك قد يجر إلى فتنة عامة ففيه نظر، وقد ذهب إلى اشتراط الإذن في هذه الحالة جمهرة العلماء، لأنه يؤدي إلى الفتن وهيجان الفساد^(١٢٤).

الشرط السابع: تزيد المرأة المولاة (الموظفة) على هذه الشروط بما ذكر سابقاً من

الضوابط في جواز احتساب النساء.

المبحث الرابع مجالات ووسائل احتساب المرأة

هناك مجالات كثيرة وواسعة يمكن للمرأة المسلمة أن تحتسب فيها، وهذه الميادين جيدة وآمنة للدعوة والاحتساب.. كما أنها ميادين بحاجة إلى المحتسبات المخلصات، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه الوسائل والتقنيات، وكذلك كثرت فيه الفتن والمنكرات في البر والجو البحر.

وللمرأة المسلمة أن تحتسب على المخالفات الظاهرة، والمنكرات الشائعة في كل مكان وزمان؛ وعليها أن تقوم بإنكار المنكر؛ وأن تسعى في تغييره بما تستطيع من الوسائل والسبل بما يوافق شريعة رب العالمين ولا يخالف ضوابط احتساب المرأة. والاحتساب يتجدد في كل زمان ومكان من حيث الوسائل والمجالات، وفي هذا المبحث نعرض -بعون الله- لذكر بعض هذه المجالات والوسائل التي يمكن استغلالها في الاحتساب، والدعوة إلى الله، ولن نحصيها إذ حصرها ليس بالإمكان، وسيكون ذلك حسب المطالب التالية:

المطلب الأول الوسائل الإلكترونية

الأمر بالمعروف -وأعرفه التوحيد- والنهي عن المنكر -وأُنكره الشرك- والدعوة إلى الله بالوسائل الحديثة التي فتحها الله على الناس من أهم وأيسر ما يمكن استغلاله للأمر والنهي والدعوة إلى الله، ومن هذه الوسائل: الانترنت، والجوالات، والبريد الإلكتروني، والتويتر، والواتس، والشريط، وغيرها من وسائل التواصل والاتصال، وتتميز هذه الوسائل بمميزات عدة:

١- عالمية الاحتساب، والدعوة إلى الله؛ فالمحتسبون والدعاة إلى الله من الرجال والنساء، يستطيعون بهذه الوسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شتى أنحاء الأرض، دون كلفة، ولا سفر، ولا مشقة.

٢- سهولة النشر، والتبليغ بخطوات سهلة ميسورة.

٣- حفظ المكتوب، أو المسموع، أو المادة العلمية عند الحاجة إلى ذلك.

٤- يسر الاطلاع على أقوال العلماء وفتاويهم، وكلماتهم وتضمنينها في ما يراد نشره، أو النصح بشأنه، أو الأمر والنهي فيه.

فإذا كانت المرأة المؤمنة تحسن استخدام هذه الوسائل، أو بعضها، وتستطيع الدعوة إلى الله، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلالها، أو تريد تعلم أمور دينها أو معرفة ما يهمها ونحو ذلك، فهل يجوز لها استخدام هذه الوسائل في تحصيل ذلك؟، نقول الأمر فيه تفصيل فلا يخلو ذلك من حالين:

الأول: إذا كان ذلك التواصل بين نساءها وبنات جنسها، أو قراباتها ومحارمها، أو كان من المواد المسجلة من العلماء، دون تواصل مباشر أو محادثة مباشرة فهذا لا بأس به بل قد يكون مطلوباً.

والثاني: إذا كان استخدام هذه الوسائل لدعوة عموم الناس أو دعوة رجال أجنبية، أو أمرهم ونهيهم والاحتساب عليهم، ونشر ما فيه خير الإسلام والمسلمين؛ فيجوز ولكن بشروط وضوابط يأتي ذكرها قريباً، ويجب عند استخدام هذه الوسائل الإلكترونية في الاحتساب والدعوة والتعليم الالتزام التام بهذه الشروط والضوابط.

الاحتساب على الرجال الأجانب:

هل يجوز للمرأة أن تتكرر على رجل أو رجال أجنبية؟ كأن ترى منكراً أمامها وهي في الطريق، أو تسمع أو ترى منكراً عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة من رجل أو عدد من الرجال غير المحارم؛ فتحاول إزالته بما تستطيع؟، فنقول -وبالله التوفيق- الأصل أن كلام المرأة مع الرجل الأجنبي -لغير حاجة- لا يجوز؛ وذلك:

١- لأن المرأة عورة وصوتها عورة.

٢- ولما يترتب عليه من الفتنة والمحاذير؛ ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح.

٣- الأصول الشرعية وقواعد الشريعة تدل على أن المرأة لا ترفع صوتها، فالمرأة المحرمة تلبي ولا ترفع صوتها بالتلبية، وإذا قرأت القرآن لا تسمع غير محارمها، ولا يشرع لها الأذان، وأمرت بالتصفيق إذا ناب الإمام شيئاً في صلاته، مما يدل على أن

الأصل في المرأة أن لا تسمع صوتها الرجال إلا في الأحوال التي تحتاج فيها إلى مخاطبتهم، وأما إذا احتاجت المرأة إلى الإنكار أو الدعوة أو التعلم والتعليم، واحتاجت إلى الكلام والتواصل مع غير محارمها فإن ذلك مشروط بالشروط والضوابط التالية:

الشرط الأول: توافر الشروط التي نص عليها الفقهاء في الحسبة عموماً في المرأة المحتسبة، من: الإسلام، والعلم، والعدالة، والتكليف..

الشرط الثاني: أن لا يكون في المكان أو في الساحة من يسقط به الواجب من الرجال، وكان المنكر مما لا يحتمل التأخير أو السكوت، وتأخير الإنكار يحصل به الضرر، ويفوت به المقصود، لأن إزالة هذه المنكرات العامة من الرجال يحصل به المقصود، ولا يكون فيه المحاذير التي تحصل من انكار النساء.

الشرط الثالث: ألا يترتب على استخدام هذه الوسائل أي محذور شرعي، ومن هذه المحاذير:

١- تضييع الواجبات الشرعية، من الصلاة، والفرائض، أو إهمال الزوج والأبناء، أو الوالدين، لأن هذه الأمور من فروض الأعيان على المسلمة فتقدم على فرض الكفاية.

٢- التصوير، أو المحادثة بالصوت والصورة، أو وضع صورة المرأة في يريدها أو جوالها كشعار؛ لأن ذلك من أسباب الفتنة، وربما الاستغلال والابتزاز بتزوير هذه الصور والمقاطع في أمور مخلة.

٣- الخضوع في القول، وترقيق الصوت، والتكسر والتغنج، والممازحة والمضاحكة، والكلام الذي فيه ريبة؛ وتلحين القول كيا عزيزي، يا حبيبي، ونحو ذلك مما هو سبب للفتنة وإثارة الغريزة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ بِهْوَاسٍ أَوْ غَيْرُ الْمَعْرُوفِ ۚ﴾ (١٢٥)، ومتى بدأ القلب من أحد الجنسين يتحرك نحو الشهوة؛ فيجب البعد عن هذه الوسائل وتركها فوراً.

٤- مخاطبة الرجال الأجانب بصورة مباشرة، عبر الشات أو الواتس.. أو الدخول معهم في مجادلات، ومناقشات، أو تبادل للتحيات، أو غير ذلك؛ لأن هذه المحادثات

الخاصة بين الرجل والمرأة من أعظم أسباب الفتنة؛ ولذا سدَّ الله تعالى الطرق المفضية والمؤدية إلى الوقوع في الحرام، فجاءت الشريعة بسد كل الأبواب المفضية إلى الفتنة، فحُرِّمَ نظر الرجال إلى النساء، وأمر بغض البصر، وحُرِّمَ الخلوة، ومنع الاختلاط بين الجنسين، وحُرِّمَ على النساء النظر إلى الرجال نظر شهوة وريبة، ومنع المصافحة بين الجنسين إلا في المحارم، ومنع من الخضوع بالقول، والضرب بالأرجل ليعلم ما تخفي المرأة من زينتها.. ولذا فإنَّ أي وسيلة تقضي وتؤدي إلى المحرم فيجب المنع منها صيانة للحرمة، وعليه فلا يصح أن تُرتكب المحاذير، وتقع المرأة أو الرجل في الممنوع والمحرم تحت شعار "الاحتساب" أو "حسن النية" (١٢٦).

وقد حذر النبي ﷺ من الخلوة، فقال: "لا يخلون أحدكم بامرأة، فإن الشيطان ثالثهما" (١٢٧) والمحادثة بين الرجل والمرأة نوع خلوة، وقد يؤدي احتساب المرأة على الرجال بهذه الوسائل، إلى شرٍّ ومفاسد، فهذه الوسائل تتعدى فيها الرقابة غالباً، ولا توجد فيها متابعة ولا ملاحقة، فيفضي كلا الطرفين إلى صاحبه بما يشاء دون خوف، ولا حذر، وقد يكون الأمر في أوله نصحاً وأمرًا بخير، ثم يكون تعلقاً وحباً، ثم كلاماً ثم وعداً فلقاء.. وكل ذلك من إتباع خطوات الشيطان، التي حذرنا الله منها، فقال تعالى محذراً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (١٢٨).

وقد حدث من الوقائع حالات كان أصحابها يحادثون النساء بغرض الدعوة إلى الله تعالى، ثم لم يلبث أن تغير الأمر ووقع أصحابها فيما حرم الله تعالى، والسلامة لا يعدلها شيء (١٢٩).

الشرط الرابع: أن يكون الاحتساب بقدر الحاجة والضرورة، وبما يحصل به المقصود، فلا يجوز للمرأة التحدث مع الرجل الأجنبي عنها في دعوة أو طلب علم أو احتساب لغير حاجة، والحاجة تقدر بقدرها، أي: إذا انتفت الحاجة فينتفي الجواز خشية الوقوع في الحرام، ومن الحاجة المبيحة للكلام: البيع والشراء، والإيجاب والقبول فيما يشترط له ذلك، والشكوى، والتظلم، والسؤال لعالم عما تحتاج إليه من أمورها الدنيوية

والأخروية، ووصف مرض، وأمر بمعروف واجب، ونهي عن منكر، ونحو ذلك. وليجب أن تبتعد عن الإكثار من الكلام خارج موضوع المسألة المطروحة من العلم أو الدعوة، أو الأمر أو النهي، كالسؤال عن العمر والحالة الاجتماعية، والسكن، وغير ذلك.. بل لا بد أن يكون الحوار دائراً حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإظهار الحق، ودحض الباطل، وتعليم العلم وتعلمه، (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (١٣٠).

الشرط الخامس: أمن الفتنة، منها وبها، فإذا لم تؤمن الفتنة فلا يجوز الحديث مع الأجنبي مباشرة أو بواسطة، ولا يرتكب محظور لإزالة محظور.

فالنساء فتنة للرجال؛ ولذلك فرض عليهن الحجاب والتستر وعدم إبداء الزينة للرجال، ولقد حذر النبي ﷺ من فتنة النساء على الرجال في أحاديث كثيرة منها:
- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلَفُكُمْ فِيهَا، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا اللَّهَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ) (١٣١).

- وعنه ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحية أو فطر إلى المصلى، فمر على النساء، فكان مما قال: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن) (١٣٢)، قال ابن حجر -رحمه الله- في شرح هذا الحديث: "إن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن، ويشهد له قوله تعالى: ﴿رُزِّقَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ (١٣٣)، فجعلهن من عين الشهوات، وبدأ بهن قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك" (١٣٤).

الشرط السادس: التزام المرأة أثناء مخاطبة الرجال بما أوجب الله عليها من الحجاب الشرعي، وعدم الخلوة، والبعد عن التهمة ومواطن الريبة.

فإذا كان احتساب المرأة على الرجل الأجنبي بهذه الشروط؛ فلا بأس به؛ لأن الرسول ﷺ، وخلفائه وصحابته كانوا يتكلمون مع النساء فيما فيه حاجة، كالفتوى، والقضاء، والشكوى، وغيرها، ومتى ما حصل من هذه الوسائل ومن الاحتساب على

الأجانب أي محذور، أو كان في ذلك فتح لخطوات الشيطان، أو ذريعة للمفسدين؛ فالمنع هو المتعين، والله أعلم.

المطلب الثاني المنزل

البيت مجال رحب وميدان خصب لاحتساب المرأة المسلمة، ودعوتها، وتعليمها؛ بل هو أهم وأسلم الأماكن لاحتساب المرأة المسلمة؛ وذلك لعدة أسباب:

١- أن الله سبحانه وتعالى جعل المرأة والية ورعاية في بيتها، وأمرها برعاية وحفظ هذا البيت، يقول الصادق المصدوق ﷺ: "والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها" (١٣٥) الحديث. ومن رعاية البيت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاحتساب على الأولاد والزوج والزوار في مملكة المرأة، بيتها.

أن الحسبة على الأقربين يعد من أوليات المحتسب؛ فإن الله -تبارك وتعالى- قد كلف إمام المحتسبين بإنذار عشيرته الأقربين أولاً؛ فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (١٣٦). فالمحتسبون من الرجال والنساء - ينبغي لهم الاقتداء بنبيهم ﷺ في ذلك.

٢- أن المرأة إذا أقامت أمر الله، وذكره، وعبادته في بيتها، وذكرت أهل بيتها بالمعروف والخير، وحذرتهم من المنكر والشر، وأمرت من معها بذلك، وعلمت الجاهل، وذكرت الغافل.. كان لها عند الله أجراً عظيماً، يقول النبي ﷺ: (من دل على خير كان له مثل أجر فاعله) (١٣٧). وقال ﷺ: (رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فإن أبت نضح في وجهها الماء، ورحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فإن أبى نضحت في وجهه الماء) (١٣٨).

٣- ولأن المرأة المسلمة مأمورة بالقرار في بيتها، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (١٣٩)

فبقاء المرأة المسلمة في بيتها الساعات الطوال يتيح لها الاحتساب والتعليم بأحسن الوسائل والسبل، كما يمكنها من مراقبة سلوك أولادها وزوجها ومن يسكن معها، وكذلك العلم بالمخالفات التي قد تقع في البيت.

فلهذه الأسباب حري بالمرأة المسلمة أن تعلق هماتها، وأن تشمر عن ساعد الجد، وأن تجتهد في نصيحة أفراد أسرتها، ومن يزورهم في بيتهم، ولتجعل بيتها روضة من رياض الجنة، بعيدا عن المنكرات والمخالفات لا سيما مع كثرة أسبابها في البيوت في هذا الزمن من جوالات وحواشيب وقنوات...

ووالله إن المرأة إذا ربت جيلاً صالحاً تقياً، متأدباً بآداب الإسلام، فإن ذلك عزا لها وأجراً في حياتها وبعد مماتها، وقد ساهمت في المجتمع بالخير والمعروف.
من لي بتربية النساء فإئها ... في الشرق علّة ذلك الإخفاق
الأم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعباً طيب الأعراق
الأم روضاً إن تعهده الحيا ... بالريّ، أورق إيما إيرا
الأم أستاذة الأساتذة الألى ... شغلت مآثرهم مدى الآفاق^(١٤٠)

المطلب الثالث

المساجد ومصليات النساء

المساجد بيوت الله، وأحب الأماكن إلى الله تعالى، ويرتادها الرجال والنساء، وهي مجال مهم من مجالات الحسبة، ذلك أن المساجد والمصليات يجتمع فيها النساء، لا سيما الجوامع الكبيرة، بل وفي هذه البلاد المباركة أعظم مسجدين المسجد الحرام والمسجد النبوي، ويجمع الله فيه من مختلف نساء العالمين، فإذا ذهبت المرأة إلى أحد هذه المساجد فعليها أن تقوم بالحسبة إذا كانت عالمة، تنهى عن المنكر، وتأمّر بالمعروف، وتعلم الناس أحكام المساجد، والصلاة، والوضوء.. وإذا رأت امرأة لا تحسن صلاتها، وجهتها ونصحتها، وعلمتها؛ وهكذا إذا رأت أي مخالفة شرعية ظاهرة احتسبت عليها، وإذا كانت عالمة، فلها أن تلقي كلمة في النساء تبين فيها بعض أخطاء النساء، وتحثهن على العمل على نصرته الدين، بل يحبذ أن تقيم درسا أسبوعيا للنساء، فذلك وسيلة من وسائل الحسبة.

المطلب الرابع

المدارس والجامعات

المدارس والجامعات في هذه البلاد من أهم ميادين الحسبة والدعوة إلى الله

بالنسبة للمحتسبات، لأنها أماكن مخصصة للنساء والطالبات فقط، وذلك من فضل الله على هذه البلاد، فهذه المدارس والجامعات التي بها أعداد كبيرة من بنات المسلمين، إذا تم تربيتهم على الخير والمعروف، وتعلمن الإسلام وأحكامه، واحتسب عليهن في المخالفات والمنكرات وبيّن لهن الحق، فإن ذلك سيحقق خيراً كثيراً.

ومن جهة أخرى فإنّ في الجامعات والمدارس مخالفات كثيرة منتشرة يتوجب معها بثّ المحتسبات والداعيات إلى الله، لإنكار هذه المنكرات وغيرها وتحسين الفتيات من لوثة الفكر ونبذ التغريب، ومن المخالفات التي نسمع ونقرأ عنها: السّحاق، والتعلق المحرم بين الفتيات، وربما بين المعلمات والطالبات، وتضييع الصلوات، وسماع الأغاني الماجنات، وتداول الأفلام والصور الخليعة، التدخين، والتشبه بالكافرات في المظهر والألفاظ، وما أشبه ذلك من المخالفات.

فعلى عميدات الجامعات ومديرات المدارس، والمعلمات جميعاً، والمحتسبات والغيورات على دين الله، أن يقمن بواجبهن، وأن ينصحن الله ولرسوله ولكتابه ولولاه الأمر ولعامة المسلمين، ويأمرن بالمعروف وينهين عن المنكر، بما يستطعن من وسائل متاحة ومباحة، كالكلمات، والشريط، والمطويات، والمحاضرات، وغير ذلك. ولا شك أن هناك مؤمنات في هذه الأماكن يقمن بواجبهن احتساباً ونصحاء ودعوة وتعليماً، نسأل الله لهن التوفيق والسداد والثبات.

المطلب الخامس

مجتمعات النساء

من المجالات التي يمكن للمحتسبات ارتيادها والاحتساب والدعوة فيها الأماكن التي تجتمع فيها النساء، كقصور الأفراح، والأسواق النسائية المغلقة، ومصليات العيد، والصالات المغلقة، ونحوها، فإذا رأت المسلمة أو علمت بمنكر، أو محرم ينتشر في هذه الأماكن بذلت ما في ووسعها لتغييره، ونصحت نساءها، ووعظتتهن، ويمكن أن تكاتب المسؤولين وتبين لهن ما يقع من منكرات، وكذلك ترأسل الدعاة والمصلحين إذا عجزت عن تغيير المنكر بنفسها.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١٤١).

المبحث الخامس

بعض الفتاوى النافعة في احتساب النساء

في هذا المبحث سأورد بعض فتاوى العلماء في موضوع البحث لعلها تبين المقصود وتؤكد المكتوب، ومن هذه الفتاوى:

١- جاء في فتوى لسماحة الإمام عبد العزيز بن باز -رحمه الله- حول دور المرأة في الدعوة إلى الله: هي كالرجل عليها واجبها في الدعوة إلى الله، وإنكار المنكر فإن التعاليم تعم الجميع، والقرآن يعم الجميع، والسنة تعم الجميع، وكلامنا يعم الجميع، فعليها أن تدعو إلى الله، وأن تأمر بالمعروف وأن تنهى عن المنكر، بالآداب الشرعية التي تطلب من الرجل، وعليها بعد ذلك ألا يحملها ما تقوم به من دعوة وإرشاد وإنكار المنكر إلى الجزع وقلة الصبر، لاحتقار بعض الناس لها وسبهم لها وسخريتهم لها، أو نحو ذلك بل عليها أن تتحمل، وعليها أن تصبر ولو رأت من بعض الناس ما يكون من السخرية، أو من الاستهزاء، أو من الاحتقار، ثم عليها أيضاً أن ترعى أمراً آخر، وهو أن تكون مثلاً في العفة والحجاب عن الرجال الأجانب، وأن تبتعد عن التبرج والاختلاط المذموم، ولتكن دعوتها مع العناية والبعد عما ينكر عليها، فإن دعت الرجال دعتهم وهي محتجة من غير خلوة، وإن دعت النساء دعتن بحكمة، وأن تكون نزيهة بأخلاقها وسيرتها، حتى لا يعترضوا عليها، ويقولوا لماذا ما بدأت بنفسها، وهكذا البعد عن اللباس الذي تفتن الناس به، وإظهار المحاسن فيما يتعلق بدعوتها للرجال، بل تكون بعيدة عن كل أسباب الفتنة، عند الرجل تكون بعيدة عن أسباب الفتنة، بل تكون ملتزمة بالحجاب، والبعد عن أسباب الفتنة، وعن إظهار المحاسن، أو الصوت الذي يطمع فيها، أو غير هذا مما ينكر عليها، وتكون عندها العناية الكاملة بالدعوة إلى الله، على وجه لا يضر دينها ولا يضر سمعتها وهكذا مع النساء (١٤٢).

٢- سئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين -رحمه الله- عن جواز مناصحة المرأة لرجل رآته يقوم بأي عمل منكر.

فأجاب: "يجوز ذلك إذا أُمِنَت الفتنة، وكانت قادرة على إقناع ذلك الرجل، وبيان الحق بعبارة واضحة، ولم يكن في كلامها خضوع ولا تغنج، وبالأخص إذا كانت تعرف ذلك الرجل لقربة بينهما أو لمجاورة وتحققت منه الوقوع في الذنب، أو فعل المعصية ويُفضل أن يكون كلامها معه بحضرة أحد محارمها أو أقارب الرجل من ذكور وإناث أو يكون مكالمته هاتفية أو تُهدي إليه أشرطة دينية أو كُتُبَات إسلامية وتحثه على قراءتها فلعل ذلك يكون أوقع في التأثير عليه^(١٤٣).

٣- وجاء في جواب لمركز الفتوى في موقع: إسلام ويب، عن سؤال حول مخاطبة المرأة للرجل عبر الهاتف، وما في معناه من وسائل التواصل.

فوقع في جوابهم: ..لكي لا تكون المسلمة جسراً إلى ما يغضب الله فعليها أن تحتاط في كلامها وأن يكون ذلك على قدر الحاجة الداعية إلى ذلك وأن يكون كلامها بغير خضوع فإذا كان ذلك كذلك فلا حرج في مخاطبة المرأة الرجل على الهاتف قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾^(١٤٤).

وليس عليها حرج في الكتابة أو التحدث عن طريق ما يسمى بـ (البيج) إذا التزمت بالضوابط الشرعية وراعتها جيداً، فإن علمت من نفسها ميلاً عن هذه الضوابط التي تصونها فلا ينبغي التساهل في هذا أبداً، لما يترتب عليه من مفسد عظيمة وشرور كبيرة. ونقول للأخت الكريمة: إن اشتغالها مع بنات جنسها خير لها، وهو مجالها الطبيعي، ولن تستطيع أن توفيه حقه، وهي به أعرف وعليه أقدر، ولم تكلف دعوة الرجال ابتداءً. ودرء المفسد المفضية إلى الشر مقدم على المنافع التي لا يتوقف جلبها عليك^(١٤٥).

٤- وجاء في فتوى أخرى من امرأة بخصوص دعوة الكافر الأجنبي إلى الإسلام: جزاك الله خيراً على هذا الحرص الذي يدل على حبك للإسلام وعنايتك بأمر الدعوة

إلى الله تعالى، ولكن يجب عليك أن تعلمي أن التخابط بين النساء والرجال له ضوابط وحدود لا يجوز تعديها، ولو كان ذلك لأجل الدعوة إلى الله، ومن أهم هذه الضوابط، عدم الخلوة المحرمة بين الرجل والمرأة، وعدم الخضوع في القول، وعدم الظهور أمام الرجال بزينة لا يقرها الإسلام، ولو أنك أيتها الأخت الكريمة بحثت عن رجل من محارمك أو من المسلمين يقوم بدور دعوة هذا الرجل للإسلام لكان خيراً لك وله من مباشرة ذلك بنفسك، حفاظاً على دينك من الضعف، وتقادياً لما قد يحصل من شر لا تدرك عواقبه إلا بعد الوقوع فيها، فإن لم تجدي من يباشر ذلك معه من الرجال، فعليك باللجوء إلى الأشرطة الدينية المسجلة بلغته، وكذلك ترجمة القرآن الكريم والكتب التي تعطي تعريفاً عاماً بالإسلام، وذلك موفور والحمد لله في المكتبات، ومراكز دعوة الجاليات في مختلف البلاد، كما يمكنك الاستفادة من بعض مواقع الإنترنت التي تبث تعاليم الإسلام بلغته، والله نسأل له الهداية والتوفيق والسداد والرشاد^(١٤٦).

٥- وجاء في جواب عن سؤال مشابه: فإن المرأة لها حدود يجب أن لا تتجاوزها بحجة الدعوة أو حسن النية، فإذا ما التزمت بالضوابط الشرعية من الحجاب وعدم الاختلاط والخضوع بالقول، ونحو ذلك مما ضرره أكثر من نفعه، ثم أرغمتها الظروف على الاجتماع بكافر نصراني أو غيره دون بحث عنه، أو سعي منها للقائه، فلا بأس إذن بدعوتها إياه للدخول في الإسلام؛ لما أخرجه النسائي عن أنس رضي الله عنه قال: خطب أبو طلحة أم سليم فقالت: والله ما مثلك يرد، ولكنك كافر وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهري، ولا أسألك غيره..^(١٤٧)

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البريات، وعلى آله وصحبه أهل المكرمات، وبعد، فقد اتضح لنا أنَّ فئات المجتمع المسلم جميعها معنيةٌ بأمر الحسبة، وتشارك فيها لتحصل على ثمراتها، كلٌ بحسب جهده وعلمه واستطاعته وظروفه، وتبين أنَّ المرأة المسلمة تتحمل قدراً كبيراً من مسؤولية الاحتساب، في بيتها وبين بني جنسها.. وتعرفنا على آداب وشروط

احتسابها، وينبغي العناية بالحسبة ومؤسساتها، وتوسيع نطاقها ومجالاتها؛ لتكون سياج حماية وأمان للأمة من العقوبة العاجلة والآجلة..
وأقول أخيراً: إننا نتطلع أن يعي الجميع في المجتمع دورهم في الحسبة، وأن يولوا الأمر عنايتهم، ويجعلوه من أولوياتهم ومن أوجب واجباتهم، وأن يدفعهم إلى ذلك ويزيد من عزمهم ما نراه من منكر انتشر، وما ساد من بلاءٍ وشر .. نسأل الله أن يعيننا على التصدي لذلك وأن يرزقنا التوفيق والإخلاص.

هوامش البحث:

- (^١) من الآية: (٨٨) من سورة هود.
- (^٢) انظر: المخصص، لابن سيده (٥٤/٤) الفائق للزمخشري: (٢٨٢/١) لسان العرب: ٣١٤/١، تاج العروس: ٢٧٥/٢، القاموس المحيط: ٧٤/١.
- (^٣) متفق عليه، رواه البخاري، كتاب الإيمان، برقم (٣٨) ١٦/١، ومسلم كتاب الصلاة، برقم: (٧٦٠) ٥٢٣/١.
- (^٤) انظر: النهاية لابن الأثير: ٩٥٥/١، لسان العرب (٣١٤/١)، المعجم الوسيط: ١٧١/١.
- (^٥) انظر: لسان العرب: ٣١٤/١، الصحاح للجوهري: ١١٠/١.
- (^٦) انظر: الفائق (٢٨٢/١)، المعجم الوسيط: ١٧١/١، تاج العروس: ٢٧٩/٢. قال الزبيدي: ومن المجاز: احتسب فلاناً: اختبر وسبر ما عنده، والنساء يحتسبن ما عند الرجال لهن، أي يختبرن، قاله: ابن السكيت.
- (^٧) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي: ٣٤٩/١، ولأبي يعلى: ٢٨٤/١.
- (^٨) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي: ٣٢١/٢.
- (^٩) انظر: أحكام القرآن: ٣١٥/٢.
- (^{١٠}) انظر: شرح النووي على مسلم ٢٢/٢، والفواكه الدواني ٣٩٣/٢.
- (^{١١}) الآية (٧١) من سورة التوبة.
- (^{١٢}) الآية (٦٧) من سورة التوبة.
- (^{١٣}) الآية: (٢) من سورة المائدة.
- (^{١٤}) الآية (١٠٤) من سورة آل عمران.
- (^{١٥}) الآية (٧٨-٧٩) من سورة المائدة.
- (^{١٦}) من الآية (٢١) من سورة النور.
- (^{١٧}) الآية (١١٧) من سورة هود.
- (^{١٨}) الآية (١٦٥) من سورة الأعراف.
- (^{١٩}) الآية (٢١) من سورة لقمان.

- (20) الآية (١١٣) من سورة آل عمران.
- (21) الآية (١٧) من سورة لقمان.
- (22) رواه أبو داود في سننه كتاب الأقضية باب الأمر والنهي، برقم: (٤٣٣٦-٤٣٣٧) ٤/١٢١-١٢٢، والطبراني في الكبير بنحوه، وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد: ٢٦٩/٧، وقال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة: رواه أبو يعلى الموصلي، ورواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه مختصراً، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ٣٦٤/٧.
- (23) رواه الترمذي، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم: (٢١٦٩) ٤/٤٦٨، وقال الترمذي: هذا حديث حسن..
- (24) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم: (١٩٢١٦) ٣١/٥٤١، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (٢٣٧٩) ٢/٣٣١، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (٥٧٤٩) ٢/١٠٠٢.
- (25) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب كون الأمر بالمعروف من الإيمان برقم: (٤٨) ٦٩/١.
- (26) انظر: تنبيه الغافلين لابن النحاس: ١٥/١.
- (27) انظر: نصاب الاحتساب: ١٨٩، ٢١٥، الفروق: ٤/٢٥٨، الفواكه الدواني ٢/٣٩٤، معالم القرية في أحكام الحسبة: ١/٢٢، الزواجر عن اقتراف الكبائر: ٢/١٦٨، فيض القدير: ٥/٥٢١، الآداب الشرعية: ١/١٩٤.
- (28) انظر: التتوير شرح الجامع الصغير: ٥٥١/٩.
- (29) انظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال: ص: ١٦.
- (30) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٩/٢٩٤-٢٩٥.
- (31) انظر: مجموع الفتاوى: ٢/٢١٦، الحسبة: ١/٢١.
- (32) انظر: الطرق الحكمية: ١/١٩٩.
- (33) قال الآمدي: اتفق العلماء على أن كل واحد من المذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر كالرجال والنساء، وعلى دخولهما في الجمع الذي لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث كالنساء، والبشر، "والأمة". انظر: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٢/٢٦٥، شرح مختصر الروضة: ٢/٥٢١، المدخل لابن بدران: ١/٢٤١.
- (34) من الآية (١٠٤) من سورة آل عمران.
- (35) من الآية (١١٠) من سورة آل عمران.
- (36) انظر: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٢/٢٦٥، شرح مختصر الروضة: ٢/٥٢١. والصحيح أن النساء يدخلن في صيغة جمع المذكر في كلام الشارع كالمؤمنين، والمسلمين، فهي تشمل النساء بطريقة التغليب المعروف في لغة العرب، وأدلة الشريعة قائمة على أنها تعم الرجال والنساء إلا في أحكام معلومة. وعلى ذلك أجمع أهل اللسان. قال بدر الدين الزركشي: أجمع أهل اللغة على أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر. انظر: البحر المحيط في

- أصول الفقه: ٢٤٤/٤. انظر: تيسير التحرير: ٢٣٢/١، المنحول: ٢١٤/١، التلخيص: ٤٠٤/١، التحرير والتنوير: ١٥٠/١٥. بل قد يخاطب النساء بصيغة المذكر من هذا الباب؛ كقوله تعالى: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ} [يوسف: ٢٩] أي: من جنسهم، ولم يقل من الخاطئات تغليبا للمذكر على المؤنث، كما في قوله: {وَكَاْنَتْ مِنَ الْفَاقِئِينَ} [التحریم: ١٢] انظر: تفسير الرازي: ٤٤٧/١٨، فتح القدير: ٢٨/٣.
- (37) من الآية (١١) من سورة النساء.
- (38) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
- (39) من الآية (١٨٣) من سورة البقرة.
- (40) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٧٣/١.
- (41) من الآية (٧١) من سورة التوبة.
- (42) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب كون الأمر بالمعروف من الإيمان، برقم: (٤٨) ٦٩/١.
- (43) انظر: البرهان في أصول الفقه: ١٢٨/١، إرشاد الفحول: ٣٠٨/١.
- (44) من الآية (٣٢) من سورة الأحزاب.
- (45) انظر: تفسير القرطبي: ١٧٨/١٤.
- (46) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي: ٣٥٤/١، ولأبي يعلى: ٢٨٧/١، معالم القرية: ١٥/١-٢٢.
- (47) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي: ٣٤٩/١، إحياء علوم الدين: ٣٢١/٢. قال شيخ الإسلام: وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم، وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاية الأمور، فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه، فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، وأما القتل فيإلى غيره، انظر: الحسبة في الإسلام: ١٦/١، الطرق الحكيمة: ٢٠١/١.
- (48) انظر: النظام القضائي في الفقه الإسلامي لمحمد رأفت عثمان: ١٤٦/١.
- (49) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤٤٦/٣، وأحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣، الحسبة لابن تيمية: ٣٣/١، تفسير ابن كثير: ٢٥٦/٢، تحفة الأحوذى: ٤٤٧/٦، معالم القرية: ٢٠٥/١، شرح السنة للبيغوي: ٧٧/١٠، فتح الباري لابن حجر: ٥٦/١٣، التراتيب الإدارية "نظام الحكومة النبوية": ٢٤٠/١.
- (50) من الآية (٣٤) من سورة النساء.
- (51) انظر: تفسير ابن كثير: ٢٩٢/٢، الأحكام السلطانية للماوردي: ١١٠/١، النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ١٢٢-١٢٦.
- (52) رواه البخاري في صحيحه برقم: (٤٤٢٥) ٨/٦.
- (53) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣، شرح السنة للبيغوي: ٧٧/١٠، فتاوى اللجنة الدائمة: ١٣/١٧، النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ١٣٢/١.

(⁵⁴) انظر: نيل الأوطار: ١٢٥٥/١٠.

(⁵⁵) انظر: الفصل في الممل والأهواء والنحل: ٨٩/٤.

(⁵⁶) انظر: مراتب الإجماع: ١٢٦/١، مآثر الأناقة في معالم الخلافة: ٣١/١، فتاوى اللجنة الدائمة: ١٣/١٧.

(⁵⁷) الشيبية: هم أتباع شبيب بن يزيد الشيباني، وكان خروجه في أيام الحجاج، وقال بجواز إمامة النساء إذا قمن بأمر الرعية كما ينبغي، خلافا للخوارج، وكان أتباعه يقولون أن غزاة أم شبيب كانت هي الإمام بعد شبيب إلى أن قتلت. انظر: الفرق بين الفرق: ٨٩/١، مقالات الإسلاميين للأشعري: ١٢٣/١، التيسير في الدين للإسفرلياني: ٦٠/١.

(⁵⁸) انظر: المراجع السابقة. ومن فريتهم قبحهم الله: أنهم يزعمون أن أم المؤمنين عائشة قد كفرت بمخالفتها قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى} [الأحزاب: ٣٣] والرد على طعن الشيبية هذا: أن يقال لهم: إن أم المؤمنين عائشة لم تخرج إلى البصرة لما قذفه الشيطان في قلوبكم من الشر وحملت خروجها عليه، وإنما كان خروجها لقصد الإصلاح، رجاء أن يرجع الناس إلى أهمهم فيرعوا حرمة نبيهم ورجت المثوبة. ثم إن فرقة الشيبية من الخوارج لم ينكروا على غزاة أم شبيب الخارجي ومن خرج معها من النساء الخارجيات لمقاتلة جيوش الحجاج بن يوسف الثقفي ولم يكفروهن بذلك ولم يثلوا عليهن الآية التي يستدلون بها على أن عائشة أخطأت في خروجها إلى البصرة، فإن زعموا أن أولئك النسوة معهن محارم من أزواج وبنين وإخوة يرد عليهم بأن أم المؤمنين كان معها أخوها محمد بن أبي بكر وابن أختها عبد الله بن الزبير، وهي أم المؤمنين بنص القرآن الكريم. انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام: ١١٧٧/٣.

(⁵⁹) انظر: اختلاف الأئمة العلماء: ١٣٣/١، حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء: ١٧٠/٢، وقد نقل القفال وغيره: أن أبا ثور، وابن جرير الطبري قالوا: إنه يجوز إمامتها في صلاة التراويح إذا لم يكن هناك قارئ غيرها وتقف خلف الرجال، وذكروا أن ذلك شذوذاً. وانظر: المسموعة الفقهية الكويتية: ٢٠٤/٦.

(⁶⁰) انظر: منحة العلام في شرح بلوغ المرام: ٣٤٧/١. مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، للرجراجي: ٢٩٩/١، النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ١٤٠/١.

(⁶¹) انظر: الإجماع: ١٢٦/١، مآثر الأناقة في معالم الخلافة: ٣١/١، مناهج التحصيل: ٢٩٩/١.

(⁶²) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ٤٠٣/٢٣، الفتوى رقم (٦١٠) "بتصرف".

(⁶³) ومن ذلك قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى} [الأحزاب: ٣٣]، وقول النبي ﷺ "المرأة عورة، وإنها إذا خرجت استشرفتها الشيطان، وإنها لا تكون إلى وجه الله أقرب منها في قعر بيتها". رواه ابن خزيمة في صحيحه: (١٦٨٦) ٨١٤/٢، وابن حبان في صحيحه: (٥٥٩٨) ٤١٢/١٢. وانظر: المغني: ٣٦/١٠.

(⁶⁴) المتجالة: العجوز، المرأة الكبيرة الصالحة، والبرزة: العفيفة الرزينة التي يتحدث إليها الرجال

فَتَبَرَزَ لَهُمْ، وَهِيَ الَّتِي عَادَتْهَا الْخُرُوجُ لِحَوَائِجِهَا وَمَلَاقَاةَ الرِّجَالِ. انظر: الفائق في غريب الحديث: ٩٦/١، تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٨٦/١، الاستذكار لابن عبد البر: ١٦٨/٦.
(65) انظر: تفسير القرطبي: ١٨٤/١٣، أحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣، الحسبة لابن تيمية: ٣٣/١.

(66) انظر: مجلة البحوث الإسلامية: ٣٠٢/٦. "بتصرف".

(67) انظر: المرجع السابق بتصرف.

(68) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ١٣/١٧ "بتصرف".

(69) انظر: الأحكام السلطانية: ٣٥٠/١.

(70) انظر: الحسبة في الإسلام: ١٦/١، الطرق الحكيمة: ٢٠٢/١، الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء: ١١٩/١.

(71) انظر: المحلى: ٥٢٨/٨.

(72) انظر: بداية المجتهد: ٢٤٢/٤، الحاوي الكبير: ٣٠٢/١٦، أحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣، فتح الباري لابن حجر: ٢٤٧/١٢، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٤٢/١٧.

(73) جوز أبو حنيفة قضاء المرأة فيما تجوز شهادتها فيه، فتجوز ولايتها للقضاء في غير الحدود والقصاص، مع إثم موليتها. انظر: الهداية شرح البداية: ١٠٦/٣، العناية شرح الهداية: ٢٩٢/٧، لسان الحكام: ٢٢٤/١، البحر الرائق: ٥/٧، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ١٦٨/٢.

(74) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٢٤٧/١٢، ١٠٧/٢٠، تحفة الأحوذى: ٤٤٧/٦، عمدة القاري للعيني: ٢٠٤/٢٤.

(75) انظر: مختصر اختلاف العلماء: ٢١٨/٣، تحفة الأحوذى: ٤٤٧/٦.

(76) قال ابن العربي: ونقل عن محمد بن جرير الطبري إمام الدين أنه يجوز أن تكون المرأة قاضية، ولم يصح ذلك عنه؛ ولعله كما نقل عن أبي حنيفة أنها إنما تقضي فيما تشهد فيه، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق... وهذا هو الظن بأبي حنيفة وابن جرير. انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣، تفسير القرطبي: ١٨٣/١٣. بل رأيت بعض الباحثين يرجح أن ابن جرير الطبري الذي ينسب له القول بجواز ولاية المرأة مطلقاً هو ابن جرير الطبري الرافضي وقد وافق الإمام ابن جرير في كنيته ونسبته وهو معاصر له، واستنتج ذلك من خلال كتب الرجلين.
(77) انظر: تفسير القرطبي: ١٨٣/١٣.

(78) رأيت من يستدل لهذا القول بقول الله تعالى: (وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). [آل عمران: ١٠٤] ووجه الدلالة من الآية: أن الآية عامة، وكلمة "منكم" تشمل الرجال والنساء. وكذلك بالأدلة العامة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكني لم أجد من العلماء من أستدل بهذه الآية أو غيرها من الأدلة العامة -فيما تحريت- لا في ولاية الحسبة ولا ولاية القضاء ولا في غيرها. والجواب عن هذا: أننا نسلم بأن الخطاب في الحسبة موجه للرجال والنساء كما سبق، وقيام المرأة بالاحتساب أمر مطلوب شرعاً حسب الاستطاعة؛ لأن الله سبحانه قد فرض عليهن القيام به كما فرضه

على الرجال، ولكن الذي لا يجوز ويمنع منه؛ هو توليتهن ولاية الحسبة. فيكون الاستدلال بهذه الأدلة خارج محل النزاع.

- (79) متفق عليه، رواه البخاري، برقم: (٨٩٣) ٥/٢، ومسلم برقم: (١٨٢٩) ٣/١٤٥٩.
- (80) انظر: المحلى لابن حزم: ٥٢٨/٨، النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ١٤٩/١.
- (81) الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية، أم سليمان بن أبي حثمة، اسمها ليلى، صحابية أسلمت قبل الهجرة قديماً وبايعت النبي ﷺ، وهاجرت إلى المدينة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢١٠/٨، الثقات لابن حبان: ١٦١/٣، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٠١/٨.
- (82) أثر عمر رواه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني من طريق ابن لهيعة برقم: (٣١٧٩) ٤/٦، وذكر الأثر من بعض من ترجم للشفاء. انظر: المصادر السابقة.
- (83) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٤٨٢/٣. ولم أقف على رواية مسندة لهذا الأثر إلا عن طريق ابن أبي عاصم وهي من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف.
- (84) ومن ذلك: قول ابن سعد في الطبقات: ٣٧٩/١، ويقال أن عمر ﷺ استعملها.. وتبعه ابن عساكر وغيره، وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة: ٣٣٧١/٦ ولا نعلم امرأة استعملت غيرها.. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب، وتبعه جماعة، كابن حجر وغيره: ١٨٦٩/٤، وربما ولاها شيئاً من أمر السوق. بل أن المحتج بهذا الأثر وهو ابن حزم كما في المحلى: ٥٢٧/٨، قال: وقد روي عن عمر بن الخطاب: أنه ولي الشفاء امرأة من قومه السوق.
- (85) انظر: النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ص: ١٤٩.
- (86) انظر: التراتيب الإدارية "نظام الحكومة النبوية": ٢٤٠/١.
- (87) قال ابن قدامة: ولهذا لم يول النبي ﷺ ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم، امرأة قضاء ولا ولاية بلد، فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً. المغني: ٣٦/١٠.
- (88) وقد يكون هناك وهم ممن نقل خبر ولايتها، وقد ذكر غير واحد من أصحاب التراجم كابن سعد، وابن عبد البر في الاستيعاب: ٦٤٩/٢، وغيره أن عمر ﷺ ولي ابنها -سليمان بن أبي حثمة من كبار التابعين- أمر السوق، فريماً وهم الناقل وذكر أنه ولي أم سليمان.
- (89) سمراء بنت نهيك الأسدية، لها صحبة، أدركت النبي ﷺ وعمرت، وكانت تمر في الأسواق، وتأمّر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٨٦٣/٤، معرفة الصحابة لأبي نعيم: ٣٣٦٩/٦، الثقات لابن حبان: ١٨٥/٣.
- (90) الأثر رواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٧٨٥) ٣١١/٢٤، وقال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد: ٢١٩/٩. وقال الألباني: سنده جيد. انظر: الرد المفحم: ص: ١٥٥.
- (91) من الآية: (٢٨٢) من سورة البقرة.
- (92) انظر: البناية شرح الهداية: ٤٦/٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٥/٧، الحاوي: ١٥٦/١٦.
- (93) انظر: الحاوي الكبير: ١٥٦/١٦، المغني: ٣٦/١٠، النظام القضائي في الفقه الإسلامي: ١٤٥/١.

- (94) يستدل بهذا القياس ابن جرير الطبري. انظر: الحاوي: ١٦/١٥٦، المغني: ١٠/٣٦.
- (95) انظر: المصادر السابقة.
- (96) ينسب هذا الدليل لأبي الفرج بن طرار الشافعي. انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٣/٤٨٣.
- (97) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٣/٤٨٣. بتصرف.
- (98) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة: ١٧/٢٣٧. الفتوى رقم: (٦٤٩١)، موسوعة الفقه الإسلامي: ٣/٥٣٤، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٧/٨٢.
- (99) انظر: المصادر السابقة.
- (100) الآية (١١٧) من سورة هود.
- (101) انظر: انظر: نصاب الاحتساب: ١٨٩، ٢١٥، الفروق: ٤/٢٥٨، الفواكه الدواني ٢/٣٩٤، معالم القرية في أحكام الحسبة: ١/٢٢.
- (102) الطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة، والسراقد، ونحوهما. والفسطاط: الخيمة والخباء ونحوهما. انظر: النهاية في غريب الأثر: ٢/٦٠١، غريب الحديث لابن الجوزي: ٢/١٩٣، العين للخليل الفراهيدي: ٧/٤٣٨.
- (103) انظر: صحيح مسلم رحمه الله رقم الحديث: (٦٧٢٦) ٨/١٤.
- (104) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده -واللفظ له- برقم: (٢٦٨١٩) ٤٤/٤٠٢، وإسحاق بن راهويه في مسنده، برقم: (٢٠٢٥) ٤/٢١٩، والطبراني في المعجم الكبير برقم: (١٦) ٤/١١، وعبد الرزاق في مصنفه برقم: (١٢٣٣) ١/٣٢١، والبيهقي في الكبرى برقم: (١٥٠٣) ١/٤٦٧. وفي سننه مقال. وأصل الحديث عن ميمونة في مباشرة الحائض مخرج في الصحاح.
- (105) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ٨/٤٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى، برقم: (١٣٥٣٣) ٧/١٣٢. وصفة الصفوة لابن الجوزي: ٢/٦٥، وانظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي: ٣/١٦١.
- (106) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم: (٢٥٦٢٧) ٤٢/٤٢٢، وابن ماجه في سننه برقم: (٣٧٥٠) ٢/١٢٣٤، والحاكم في مستدركه، برقم: (٧٧٨٠) ٤/٣٢١، وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي. وقال الألباني: صحيح انظر: المسند وسنن ابن ماجه سابقين.
- (107) المرط: كساء من خر أو صوف يؤتزر به، وربما تلقى المرأة على رأسها وتتلفع به. انظر: المغرب في ترتيب المعرب: ١/٤٤٠، فقه اللغة وسر العربية: ١/١٧١.
- (108) طرف من حديث طويل في قصة الإفك، رواه البخاري برقم: (٢٦٦١) ٣/١٧٣، ومسلم برقم: (٢٧٧٧) ٤/٢١٢٩.
- (109) الأثر ذكر أبو عثمان الدارمي بسنده في الرد على الجهمية: ١/٥٣.
- (110) من الآية: (٢٠) من سورة النساء.
- (111) انظر: مسند الفاروق لابن كثير: ٢/٣٧٥، وكنز العمال: ١٦/٥٣٧.
- (112) انظر: هذه الضوابط والشروط: الحسبة لابن تيمية تحقيق علي الشحود: ص: ٢٦، معالم القرية: ص: ٨، إحياء علوم الدين: ٢/٣٩٨، الأحكام السلطانية للماوردي: ١/٣٥٠، ولأبي يعلى:

- ٢٨٥/١، نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة: ٦/١، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٣٤/١٧. بتصرف.
- (¹¹³) من الآية: (١٤١) من سورة النساء.
- (¹¹⁴) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٣٦/١٧)، إحياء علوم الدين: ٤٠٩/٢، والآداب الشرعية: ١٨٢/١، ١٩١، غذاء الألباب: ١٩٠/١، والفروق: ٢٥٧/٤.
- (¹¹⁵) العدالة: لغة: مصدر عدل تأتي بمعنى: الاستقامة، والتوسط، والاعتدال، والمساواة. واصطلاحاً: الاستقامة في طريق الحق بتجنب ما هو محظور ديناً، وقيل: صفة توجب مراعاتها التحرز عما يخل بالمرءة عادة، وقيل: صفاء السريرة واستقامة السيرة، وقال الغزالي: هي عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمرءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه. انظر: لسان العرب: ٤٣٠/١١، المستقصى للغزالي: ١٢٥/١، التعريفات: ١٩١/١، التعاريف: ٥٠٥/١، المطلع: ٤٠٨/١، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٤٨٠/٢.
- (¹¹⁶) انظر: إحياء علوم الدين: ٣٩٩/٢ - ٤٠١.
- (¹¹⁷) انظر: تحفة الناظر: ١٧٦، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٣٨/١٧.
- (¹¹⁸) انظر: أحكام القرآن: ٢٦٦/١، ٢٦٧.
- (¹¹⁹) انظر: إحياء علوم الدين ٤٠٧/٢ - ٤١٢.
- (¹²⁰) الآية: (٤١) من سورة الحج.
- (¹²¹) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٤٠/١٧، تحفة الناظر: ٤/١، الحاوي للفتاوى: ٢٤٨/١.
- (¹²²) انظر: الإحياء: ٤٠٩/٢، الآداب الشرعية: ١٧٤/١ - ١٧٨، تحفة الناظر: ٤/١ - ٧، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٤٠/١٧.
- (¹²³) الإحياء: ٤٠٢/٢، شرح النووي على مسلم: ٢٣/٢، معالم القرية: ٢١، الآداب الشرعية: ١٩٥/١، تحفة الناظر: ٩/١، ١٠، الزواجر عن اقتراف الكبائر: ١٧٠/٢، الفواكه الدواني: ٣٩٤/٢، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٤١/١٧.
- (¹²⁴) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٤١/١٧)، الإحياء: ٤٠٢/٢. انظر: المصادر السابقة، والأحكام السلطانية للماوردي ٢٤٠/١، الأحكام السلطانية لأبي يعلى: ٢٨٤/١، بدائع الصنائع: ٢٠٤/٩ - ٢٠٧، قواعد الأحكام: ٩٧/٢، ١٩٨.
- (¹²⁵) الآية (٣٢) من سورة الأحزاب.
- (¹²⁶) انظر: أعلام الموقعين: ١٠٨/٣، علم المقاصد الشرعية: ٢٥/١.
- (¹²⁷) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم: (١١٤) ٢١٥/١، وقال المحقق الشيخ أحمد شاکر رحمه الله إسناده صحيح، ورواه ابن حبان في صحيحه برقم: (٤٥٧٦) ٤٣٧/١٠، والحاكم في مستدرکه برقم: (٣٩٠) ١٩٩/١.
- (¹²⁸) من الآية (٢١) من سورة النور.
- (¹²⁹) انظر: موقع الإسلام ويب، مركز الفتوى: <http://fatwa.islamweb.net>

(¹³⁰) من الآية: (٤٣) من سورة النحل، ومن الآية (٧) من سورة الأنبياء.
(¹³¹) أخرجه مسلم في الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء.

(¹³²) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم
(¹³³) من الآية (١٤) من سورة آل عمران.
(¹³⁴) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٣٣٧/١٤.
(¹³⁵) متفق عليه، رواه البخاري، برقم: (٨٩٣) ٥/٢، ومسلم برقم: (١٨٢٩) ٣/١٤٥٩.
(¹³⁶) من الآية: (٢١٤) من سورة الشعراء.
(¹³⁷) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٤٧٩١) ١٠١/٥. وصححه محمد فؤاد عبد الباقي انظر: شرح صحيح مسلم بتحقيقه: ١٣٠٣/٣.
(¹³⁸) رواه أحمد في مسنده برقم: (٧٤١٠) ٣٧٢/١٢، وأبو داود، برقم: (١٣٠٨) ٣٣/٢، والنسائي برقم: (١٦١٠) ٢٠٥/٣، وابن ماجه (١٣٣٦) ٤٢٤/١، وكذلك رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في المستدرک. انظر: كنز العمال: ٧٨٥/٧.

(¹³⁹) من الآية: (٣٣) من سورة: الأحزاب.
(¹⁴⁰) انظر: جواهر الأدب للهاشمي: ٢٤٩/٢. والأبيات للشاعر: حافظ إبراهيم.
(¹⁴¹) الآية (٧١) من سورة التوبة.
(¹⁴²) انظر: فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الشويعر: ٣٣٦/١٨.
(¹⁴³) انظر: موقع الشيخ على الشبكة: <http://ibn-jebreen.com/ftawa.php?view=vmasal&subid>

(¹⁴⁴) من الآية: (٥٣) من سورة: الأحزاب.
(¹⁴⁵) انظر: الفتوى رقم: (٣٠٥٤) على موقع الفتوى إسلام ويب: <http://fatwa.islamweb.net>

(¹⁴⁶) انظر: نفس المصدر، الفتوى رقم: (٢٥١١٦).
(¹⁴⁷) انظر: نفس المصدر: الفتوى رقم: (٦١٦٣).

فهرس أهم المصادر والمراجع:

١. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، (ت ٤٥٠هـ) طبع: دار الحديث، القاهرة.
٢. أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
٣. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) الناشر: دار المعرفة، بيروت.
٤. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين

٥. المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، الناشر: عالم الكتب: بيروت.
٥. إعلام الموقعين؛ لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٦. البحر الزخار بمسند البزار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ) طبع: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد مرتضى الحسيني، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
٨. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.
٩. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
١٠. الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية؛ لتقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.
١١. الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٢. سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه، (ت: ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة بدون.
١٣. سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت: ٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، طبع: دار الحديث - حمص - سوريا، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ.
١٤. السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ.
١٥. صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) تحقيق: مصطفى البغا، طبع: دار ابن كثير، ودار اليمامة - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٦. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع: دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٧. فتاوى اللجنة الدائمة، المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.
١٨. فتاوى نور على الدرب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، طبع ونشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الطبعة: الأولى: ١٤٣٥هـ.
١٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،

- تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، طبع: دار الريان للتراث - القاهرة- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٠. الفروق= أنوار البروق في أنواء الفروق؛ لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أديس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، طبع: عالم الكتب، بيروت.
٢١. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان الهندي ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (ت: ٩٧٥هـ) المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ.
٢٢. لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، طبع: دار صادر - بيروت- الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.
٢٣. مجمع الزوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ.
٢٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٥. معالم القرية في طلب الحسبة، لمحمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة، القرشي، ضياء الدين (المتوفى: ٧٢٩هـ) الناشر: دار الفنون، كمبردج.
٢٦. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة.
٢٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٢٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، (٤٥ جزء) طبع: دار السلاسل الكويت، دار الصفوة مصر، وزارة الأوقاف الكويتية، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ-١٤٢٧هـ.
٢٩. نصاب الاحتساب، لعمر بن محمد بن محمد بن عوض السنّامي الحنفي (ت: ٧٣٤هـ)، طبع: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
٣٠. النظام القضائي في الفقه الإسلامي، المؤلف: محمد رأفت عثمان، الناشر: دار البيان، الطبعة: الثانية: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٣١. نهاية الرتبة الطريفة في طلب الحسبة الشريفة، لعبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، جلال الدين الشيزري الشافعي (ت: نحو ٥٩٠هـ)، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر.
٣٢. نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.